القسم الثالث

مقالات ما بعد نجاح الثورة

فى أهمية العمل وإعادة بناء الدولة المصرية

obeikandl.com

(19)

دقت ساعة العمل الثورى

كان من الطبيعى بعد أن تواترت الأنباء عن بدء محاكمة الرئيس السابق ونجليه وصدور قرار النائب العام بحبسهم على ذمة التحقيق ومن ثم اكتمال وصول منظومة الفساد بكاملها رأسًا وأذنابًا رئيسًا للوزراء والوزراء ورؤساء المجالس النيابية ورجال الأعمال التابعين لهم إلى ليمان طره لينالوا الجزاء العادل إزاء ما اقترفوه من خطايا وأهوال فى حق هذا الوطن العظيم وفى حق مواطنيه العاملين الشرفاء الذين صبروا وطال صبرهم حتى ينصلح الحال، ولكن كان الأمر فيما يبدو محالاً إلا بهذه الثورة المباركة التى قادها شباب مصر وهب الشعب والجيش معًا لنجدتها والحفاظ عليها حتى تبلغ ذروتها. وها هى قد بلغت أولى الذرى بالوصول إلى رأس النظام الفاسد وإخضاعه للمحاكمة العادلة وبدون أى إجراءات استثنائية تحدث عادة عقب كل الثورات. لقد تميزت الثورة المصرية الآن كما تميزت فى بداياتها بأن ظلت ثورة بيضاء لم تمس أحدًا بسوء إلا عبر القانون ومنصة القضاء المصرى العادل الشامخ .

أقول كان من الطبيعى بعد أن تواترت هذه الأنباء عن خضوع كل أركان النظام السابق للمحاكمة والتحفظ عليهم فى السجن ، أن تتردد فى أذنى نغمات الأغنية الوطنية الشهيرة «دقت ساعة العمل الثورى لكفاح الأحرار" فقد حانت بالفعل لحظة العمل وليس أى عمل بل العمل الثورى أى العمل الجاد بكامل الطاقة. إن على كل أفراد الشعب الآن التركيز فى العمل الجاد كلَّ فى موقعه لتعويض ما فات وإنقاذ اقتصادنا الوطنى فالعمل والعمل الجاد وحده هو ما سيجعل الثورة تبلغ الذروة الثانية. فما إن تستقر الأوضاع الاقتصادية وتعود

حركة الإنتاج فى كل المجالات إلى طبيعتها فى كل ربوع مصر وما إن يتحلى كلٌّ منا بدفقة ثورية تنعكس على إتقان العمل والإبداع فيه حتى ينتعش الاقتصاد وينهض المجتمع من كبوته ليقف على قدمين ثابتتين سيبدأ الجميع وأقول الجميع وبالتساوى فى جنى ثمار ثورتهم رخاء يعود عليهم وعلى ذويهم بالخيرات المادية زيادة فى المرتبات وتحسينات فى الخدمات وتوفيرًا للوظائف وتقليلاً من سيل البطالة الذى كان أبناونا يرزحون تحته طوال العقود السابقة .

وما إن يحل شهر سبتمبر القادم حتى تبدأ دفعة جديدة لثورة الشعب المباركة حيث سيتفرغ الجميع للمشاركة السياسية الفاعلة لاختيار مجلس شعب جديد يمثل الشعب تمثيلاً حقيقيًا وحينئذ سيعرف الجميع كيف يختارون نوابهم على أسس جديدة أهمها أن العمل النيابى عمل تطوعى خدمى الهدف منه التمثيل الحقيقى للشعب وليس الغرض منه التفاخر والمنظرة وتحقيق المصالح الشخصية للنائب. ولذا لا ينبغى أن نختار إلا أولئك الأشخاص القادرين على تحمل الأمانة عن علم ومعرفة بمعنى ودور مجلس الشعب باعتباره المجلس التشريعى للبلاد والمنوط به مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها نهاية كل عام. ولديهم القدرة على التواصل مع كافة فئات الشعب وليس مع ذويهم وأهالى عصبيتهم فقط ، لا ينبغى أن نختار إلا من نجد فيه أنفسنا وأنه بالفعل سيمثلنا بجدارة. وبعد ذلك سيحل وقت انتخاب رئيس الجمهورية الذى بدأت بورصة الترشيحات تقدم لنا فى إطاره أسماءً كثيرة معظمها جديرة بالاحترام والتقدير كشخصيات لها إسهامها البارز سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى. لكن معيار اختيارنا لمن يرأس جمهوريتنا الثانية هو البرنامج الذى سيقدمه لنا والذى سنحاسبه على تحقيق ما فيه فى نهاية مدة رئاسته. إن البرنامج الطموح للرئيس القادم يمكن بفضل الله وبإرادة الشعب وبعمله وجهده أن ينقلنا من حال إلى حال من النشاط الزائد والعمل الجاد لخدمة أنفسنا والنهوض ببلدنا. إن البرنامج الطموح للرئيس القادم يمكن أن ينقل مصر إلى دولة كبرى فى المنطقة

لأن بمصر كل الإمكانيات المادية والبشرية التى تؤهلها لذلك لو أحسن توظيف هذه الإمكانيات جيدًا والاستفادة من كل عناصر القوة البشرية والاقتصادية والعلمية، القوة الناعمة والقوة الخشنة كلاهما موجود فى مصر، قوة الموقع والتاريخ العريق، قوة الحضارة وشهادة آثارها من كل العصور .

إذن لدينا الآن برنامج سياسى واضح يجعلنا نتقدم بخطى ثابتة نحو مستقبل أفضل لمصر سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعلميًا. ولم يبق إلا أن نعمل على تنفيذ هذا البرنامج بكل قوة وبكامل الوعى الحريص على إنجاح الثورة وبلوغها كامل أهدافها . وإذا كان من الضرورى أن ننخرط من الآن فى مشروعنا القومى لتحقيق النهضة المنشودة بعيدًا عن هذا البرنامج السياسى واضح الخطى فإن أهم ملامح هذا المشروع قد حددتها آراء الخبراء وأفكار العلماء المبدعين بعدة محاور أهمها فى اعتقادى **أولاً** : ضرورة التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية وخاصة القمح والعودة إلى استنهاض الهمم فى مجال زراعة القطن طويل التيلة وغيره من المحاصيل الاستراتيجية التى تحقق لمصر الاكتفاء الغذائى وتتيح أكبر عائد استثمارى ممكن . ولا ننسى أبدًا أن مصر فى الأصل دولة زراعية. **ثانيًا** التركيز على دراسة المشاريع الزراعية الاستثمارية الكبرى كمشروع توشكى ومشروع ممر التنمية فهما يمثلان طوق النجاة لمواجهة البطالة من جهة ولتحقيق أكبر تنمية زراعية وصناعية قائمة عليها ستشهدها مصر خلال العقود التالية. والحقيقة أنه لا مفر من البدء فورًا فى الاستفادة من هذين المشروعين العملاقين خاصة وأن المشروع الأول قد قطع أشواطًا عدة منذ وزارة د. كمال الجنزورى والثانى دعى إليه ويتبناه العالم المصرى الفذ فاروق الباز وقرأنا فى الصحف أن الحكومة الحالية برئاسة د.عصام شرف مقتنعة بأهميته لمصر والمصريين. ولم يبق إلا الدعوة إلى الاكتتاب العام لبدء التنفيذ من جانب المصريين ودعوة المستثمرين من كافة بلاد العالم للمشاركة والدعم. **ثالثًا** البدء الفورى فى إزالة كافة العوائق أمام تفعيل وتنفيذ

المبادرة العلمية الكبرى للدكتور زويل التى ستنقل مصر من حال التدنى التعليمى والعلمى إلى حال التفوق والمنافسة وهى المبادرة التى ستشكل النقطة المضيئة الأولى للإشعاع العلمى فى مصر وتتيح الفرصة لشبابها المبدع أن تنطلق طاقاته وأن يبرز إبداعاته على المستوى الإقليمى والدولى. فضلاً عن أنها ستكون مثالاً يحتذى لتطوير نظم التعليم المصرية بما يتواكب مع التطورات العالمية، ولعلها تساعد فى فك طلاسم نظامنها التعليمى التقليدى وتفك شفراته لإعادة بنائه من جديد بعد أن اقتنع الجميع بضرورة وجود نظام تعليمى جديد يحقق التقدم المنشود ويقود قاطرة التنمية ويقضى على البطالة المتفشية بين المتعلمين . **رابعًا:** الاستفادة من التجربتين العمليتين الرائدتين للعالمين الجليلين الدكتور محمد غنيم بالمنصورة وتجربة الدكتور مجدى يعقوب بأسوان. فهما تجربتان رائدتان فى البحث العلمى التطبيقى والمساعدة فى علاج المصريين وفق أحدث الأساليب العلاجية فى العالم وبجودة عالية . ولا شك أن دراسة هاتين التجربتين وتعميمهما فى أرجاء مصر وفى التخصصات الطبية المختلفة من شأنه تأكيد الريادة المصرية فى مجال الطب والعلاج من ناحية، وإتاحة الفرصة أمام إمكانية وجود نظام للتأمين الصحى الشامل يتيح لكل المصريين دون تمييز العلاج وفق أحدث الأساليب العلاجية دون عناء .

إن هذه المحاور الأربعة تعد بحق نقطة انطلاق قوية نحو المستقبل فى مجالات الزراعة والصناعة فضلاً عن الصحة والتعليم . ومن شأنها أن تعيد المواطن المصرى إلى انتمائه لأن العمل فى هذه المحاور معًا سيتيح للجميع المشاركة فى صنع التقدم وسيقضى شيئًا فشيئًا على البطالة التى كادت تقضى على شباب مصر فضلاً عن أنها تمثل مشاريع قومية يلتف حولها المصريون بكل طوائفهم وأعمارهم وتجعلهم أكثر ثقة وتفاؤلاً بشأن المستقبل . لقد دقت ساعة العمل الثورى لبناء حاضر مصر ومستقبلها وعلى الجميع حكومة وشعبًا الالتزام بأداء الواجب بأقصى قدر من الجدية والإتقان خدمة للوطن وحرصًا على مستقبل أبنائه .

(20)

"المـاعت"

من مصر القديمة إلى مصر المعاصرة

لفت انتباهى فى الفترة الأخيرة قلق بعض المصريين وتململهم من تحويل قضايا الفساد و قتل المتظاهرين إلى القضاء العادى بحجة أن إجراءات القضاء العادى تأخذ وقتًا طويلاً حتى صدور الحكم على الفاسدين والقتلة بينما الناس تريد سرعة البت فى هذه القضايا بل وطالب البعض بتحويلها إلى القضاء العسكرى أسوة بقضايا البلطجة ومخالفة قوانين حظر التجول حتى تتم المحاسبة الفورية وتصدر الأحكام الرادعة على هؤلاء .

والحقيقة الأولى التى أود لفت أنظار هؤلاء إليها هى أن هذه المحاكمات التى تتم بإشراف وزارة العدل وأمام القضاء العادى وبدون أى إجراءات استثنائية عاجلة هو ما يميز الثورة المصرية المعاصرية عن غيرها من ثورات العصر الحديث التى تميزت بالدموية وسحق رموز الأنظمة السابقة بصورة فيها الكثير من الغل والتشفى. إن ثورة الخامس والعشرين من يناير تميزت منذ البداية بشعارها الثابت "سلمية – سلمية" والمطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية بالذات وهو ما تنفذه الآن مع خصومها الذين ثارت على ظلمهم وجبروتهم واستبدادهم ونهبهم لثروات بلدهم . إنها تحاكمهم بالقانون وتحت منصة القضاء العادل. وهذا مما يزيد من عظمة هذه الثورة وتفردها ويبرهن على عبقرية الشخصية المصرية التى تميزت بالاعتدال طوال تاريخها رغم ما يمارس عليها من ظلم واضطهاد من قبل حكامها فى الكثير من فترات تاريخها القديم والحديث .

obeikandi.com

ولعل فى هذا الذى يحدث الآن فى مصر ما يتسق تمامًا مع ما كان يحدث فى ماضيها السحيق والعريق والعظيم فى آن معًا . فقد كان جوهر الحضارة المصرية القديمة هو "الماعت" أى العدالة والنظام وتلك الكلمة الآثرة الساحرة "الماعت" كانت تمثل خلاصة التجربة المصرية الطويلة فى بناء الحياة السياسية والاقتصادية المستقرة لآلاف السنين. اتفق عليها الجميع حكامًا ومحكومين، مجدها الملوك والوزراء فى خطابهم السياسى وحرصوا على غرسها وتطبيقها فى كل ربوع البلاد وتغنى بها المفكرون والحكماء فى أدبياتهم وعبر عنها الشعراء والفنانون فى قصائدهم ورسوماتهم وعاشها الناس معهم حقيقة واقعة فكانت حياتهم المستقرة وإنجازاتهم العبقرية فى كل مجالات الحياة، تلك الإنجازات التى لا تزال شاهدة حتى اليوم على ما كان من حضارة عظيمة وعلى ما كان يحظى به الإنسان الذى بناها من رعاية وعناية ورخاء .

ولعل قارئنا المعاصر يتساءل مندهشًا : ما الدليل على ما تقول؟!! ألم يكن الفرعون هو الحاكم بأمره المستبد بشعبه!! ألم تبنى الحضارة والمدنية المصرية القديمة على قهر إرادة الشعب لصالح إرادة الحاكم الإله وتلبية كل مطالبه مهما كانت ظالمة وأنانية؟!

ولهذا المتسائل المندهش أقول إن الحضارات العظيمة لا يبنيها القهر والإستبداد ، بل يبنيها الحب والتضامن والإبداع فى ظل العدالة وسيادة القانون التى يشعر بها الجميع حكامًا ومحكومين. لقد كان الملك المصرى القديم ينظر إليه بحب واحترام يصل إلى حد القداسة أحيانًا والتأليه أحيانًا أخرى، لكن ذلك لم يمنع الإنسان المصرى المحب لملكه والمتعبد فى محرابه من أن يطالبه بالعدالة إذا ما حاد عن جادة الصواب أو إذا شعر بأنه ظلم منه أو من أحد أفراد حاشيته ولنا فى قصة القروى الفصيح أبلغ دلالة على ذلك. فضلاً عن أن لفظة "الفرعون" التى قرناها بالاستبداد والظلم لم تكن تعنى فى اللغة المصرية القديمة أكثر من الإشارة إلى الملك ساكن القصر فهى تعنى صاحب القصر أو ساكنه .

ولقد كان الملك المصرى القديم أحرص ما يكون بين شعبه على تحقيق العدالة والنظام (الماعت) حتى يشعر الجميع بالاستقرار وينعمون بخيرات بلدهم فى وئام وحب.

وقد كشفت بعض الوثائق المصرية القديمة عن مدى استقلال السلطة القضائية ومدى احترام الملوك لهذه السلطة؛ ففى محاكمات الأسرة السادسة وكذلك فى عصر الأسرة العشرين تروى الوثائق أن رجال الحاشية قد دبروا بزعامة زوجة الملك مؤامرات لقلب نظام الحكم بعد قتل الفرعون الجالس على العرش؛ قادت المؤامرة الأول "أمتس" زوجة الملك بيبى الأول بسبب غيرتها من زواج الملك بأميرتين غيرها. وقادت المؤامرة الثانية إحدى نساء الحريم الملكى وكانت تدعى "تى" للاستيلاء على الحكم من الملك رمسيس الثالث وتمكين ابنها "بتناؤرع" من اعتلاء العرش. وقد كشفت المؤامرة فى الحالتين وأمر الملك بتشكيل محكمة لمحاكمة زوجته والمتآمرين معها. وقد أشار المؤرخ ديدرو الذى زار مصر القديمة عام 59 ق. م إلى إحدى هاتين المحاكمتين قائلاً إنه قد تولاها أحد القضاة واشترك معه قاض ثان فى تحرير التقرير. وقد تم هذا دون أن يشترك الملك فى الأمر أو يتدخل فى سير القضية. وقد علق ديدرو على تلك المحاكمة بقوله إن الملك المصرى القديم إذن لم يكن مطلق الحرية فى أن يقوم بأى عمل وألا يدين أى شخص مهما كانت درجة جرمه بل كان يتصرف وفقًا للعدالة وما تنص عليه القوانين. وقد علق د. عبد القادر حمزة فى كتابه "على هامش التاريخ المصرى القديم" على هاتين المحاكمتين بقوله إن الملكين المصريين القديمين لم يندفعا بالغضب فيبعثا بالمتآمرين إلى الإعدام بلا تحقيق ولا محاكمة. لقد شرع المتآمرون فى اغتيال رمسيس الثالث ومع ذلك لم يفعل سوى إحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة. إن ما فعله بيبى الأول منذ خمسة آلاف سنة وما فعله رمسيس الثالث منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة يدل على تمسك بالعدل والقانون لم يعرفه من شعوب الأرض آنذاك إلا مصر وملوكها. وبالطبع فلسنا نزعم أن جميع ملوك مصر كانوا يفعلون مثلما فعل بيبى الأول ورمسيس الثالث ولكننا

نؤكد أن هذين الملكين لم يفعلا ما فعلاه وبين أحدهما والثانى أكثر من ألف عام إلا لأنهما قد أحبا العدل وسيادة القانون لأنهما كانا من أقوى الفضائل عند الأمة المصرية القديمة . وإن دل ذلك على شىء بعد ذلك فإنه يدل على مدى نضج الوعى السياسى للإنسان المصرى القديم وعلى مدى حرص حكامه على تطبيق القانون واستقلال القضاء وإرساء قيم العدالة .

وإذا كان ذلك قد تم فى عصور الاستقرار فإنه كان كذلك أيضًا فى عصر الثورة، فحينما ثار المصريون القدماء ثورتهم العارمة مع نهاية عصر الدولة القديمة وإبان مرحلة الانتقال الأول حوالى عام 2190 - 2070 قبل الميلاد، وهب أيبوور - وهو أحد أعلام الفكر المصرى القديم فى هذه الفترة - معبرًا عن غضب الشعب شارحًا أسباب الثورة وصورة مصر البائسة فى هذا العصر متهمًا الملك بأنه السبب فى كل ما حدث من اضطراب وفوضى فى أنحاء البلاد ليعيش الناس فى حالة من الضنك والغم ويعم البلاد الخراب الشامل، فماذا فعل به الملك؟! لم ينزل به غضبه الإلهى ولم يعاقبه على جرأته فى سبابه أمام رعيته! بل تشير الوثيقة إلى أن الملك رد على هذه الاتهامات التى وجهت إليه وتعلل بأنه حاول قدر طاقته حماية شعبه بالوقوف فى وجه الأجانب الذين كانوا يهاجمون البلاد. وقد دفع هذا الموقف الجليل من الملك إلى أن يخفف أيبوور من حدة كلامه وخاطبه بشىء من العطف قائلاً له : إذا كنت تجهل ذلك فإنه أمر محبب إلى القلب. لقد فعلت ما هو محبب إلى قلوبهم (يقصد قلوب المصريين) لأنك جعلتهم يعيشون بسبب ما فعلته، ولكنك تغطى وجوههم خوفًا من الغد". ولنلاحظ معًا مدى الندية التى خاطب بها أيبوور مليكه . والقارئ لهذا البردية البديعية التى أطلق عليها "تحذيرات أيبوور" يكتشف مدى وعى أيبوور السياسى والاجتماعى ومدى حرصه على ضمان مستقبل أفضل للشعب بالكشف عن العورات والمصائب التى صاحبت الثورة الاجتماعية الشاملة فى مصر آنذاك . ويكتشف أن الملك المصرى لم يكن إلهًا متعاليًا على شعبه بل كان حريصًا كل الحرص على أن يفعل كل ما فى وسعه لخدمة شعبه والدفاع عن استقرار بلاده وأمنها .

والخلاصة أن مصر القديمة كانت دولة يحكمها ملك يراعى القانون واستقلال القضاء ويحرص على تطبيق العدالة فى كل الأحوال، وأن الشعب المصرى بصفوته ورعاعه كان شعبًا يعى حقوقه ويطالب بها دون خشية من أحد. إنه شعب بدت عبقريته فى أنه بنى مدنيته ودولته على كلمة واحدة لخصت كل ما تطمح إليه كل شعوب الدنيا قديمها وحديثها . إنها كلمة "الماعت" التى بلورت كيف يكون النظام والاستقرار مرتبطان بتحقيق العدالة وسيادة القانون . إذن ليس غريبًا على المصريين أن يقوموا بثورتهم البيضاء - كما قام بها أجدادهم قديمًا - ثورة شاملة نعم ! لكنها ثورة حريصة على إقامة العدل ودولة القانون حتى مع حكامها الظلمة والمفسدين . حقًا لا يقيم الدول الكبرى إلا شعوبًا عظيمة قادرة على كبح جماح شهوة الإنتقام والتشفى لصالح إقامة العدل وفق القانون وأمام القضاء العادى. وصبرًا آل الشهداء، وصبرًا أهل مصر العظام فإن دولة الظلم بادت وانتهت ودولة العدل ورد الحقوق لأصحابها دانت واقتربت مواسم جنى الحصاد وقطف الثمار .

(21)

فى مديح الحرية وحدودها

مضى الوقت الذى كان الناس فيه يتجادلون حول جدوى وضرورة الحرية للإبداع الإنسانى، وأصبحنا الآن فى عصر يؤمن الجميع فيه بأن الحرية هى صنو الإنسانية فالإنسان لا يعد إنسانًا بحق إلا وهو يشعر بالحرية، من حرية الإرادة إلى حرية القول والفعل، إلى حرية التفكير والعقيدة. وأصبح من نافلة القول الآن أن الشعور بصور الحرية هذه لا يكتمل إلا فى حياة اجتماعية ومدنية يتمتع فيها الإنسان بحقوقه السياسية كاملة، من حق المواطنة والملكية، إلى حق العمل الحر والمشاركة السياسية التى تتيح للجميع حرية إبداء الرأى وتكوين الأحزاب والمشاركة فيها، إلى حق الوصول إلى أى من المناصب السياسية عن طريق الإقناع من جانب المرشح، وحرية الاختيار من جانب الناخب .

وعادة ما يزداد شعور الإنسان بالحرية فى عصر الثورات، حيث تزال الحواجز والحدود التى كانت تفرضها القوانين والنظم التى ثار عليها الثائرون. وعادة ما يرغب الثوار فى إزالة أى صورة من صور القيود التى قد تفرض هنا وهناك لضبط النظام وتنظم إيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول فى عصر الثورات. وهنا يكون مكمن الخطر حيث أن الثورة على النظام وقوانينه ورموزه وصور الاستبداد التى مورست فى ظله لا يصح أن تمتد بالضرورة إلى الثورة على الدولة وكيانها ككل؛ فكيان الدولة هو نحن واستقرار أوضاع الدولة حتى فى ظل الثورة ينبغى أن يصان حرصًا على مستقبل مواطنيها الذين هم فى الوقت ذاته ثوارها وحملة مشاعل مستقبلها الذى هو فى ذات الوقت مستقبلهم. ومن هنا وجب مناقشة معنى الحرية فى ظل الثورة. وهل هو صنو الفوضى التى

نراها تطل بأعينها الآن بين الحين والآخر فى صورة مطالب فئوية مرات، وفى صورة رفض لقرارات صادرة من الحكومة مرات أخرى، بل فى صورة رفض الخضوع لأى قانون مرات عديدة وكأننا أصبحنا نشعر بأننا حينما تخلصنا من الاستبداد السياسى نريد فى ذات الوقت التخلص من ربقة الخضوع لأى قانون كان ولأى سلطة كانت!!

إن التخلص من الاستبداد السياسى لا ينبغى أن ينسحب ليشمل التخلص من مسئولية الخضوع للقانون ولا من مسئولية الالتزام بالمواثيق والعهود والقيم الأخلاقية المتعارف عليها، بل على العكس فإن التخلص من الاستبداد السياسى بالثورة عليه ينبغى أن يقود الناس إلى المزيد من الالتحام والتعاون المخلص بين كافة أطياف المجتمع وفئاته حتى ينجحوا فى تغيير صورة النظام السياسى الذى كان ظالمًا ومستبدًا بهم ويحولونه إلى صورة أخرى جديدة يتمتعون فى ظلها بمزيد من الرعاية السياسية التى تتيح لهم تداول السلطة والمشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن، وينبغى أن يقودهم فى ذات الوقت إلى التمسك أكثر بتقاليد المجتمع وأعرافه الأخلاقية والتعبير عن كل ذلك فى تشريعات جديدة تكون هى الضامن لتمتع الجميع بقيم المساواة والعدالة بشتى صورها السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية .

إن التخلص من الاستبداد السياسى لا يعنى اطلاق الحريات بلا حدود، لأن ذلك من شأنه الإضرار بالجميع لأنه قد يتخلص الناس من الاستبداد السياسى من فرد حاكم أو طبقة حاكمة ليستبدلوه باستبداد بعضهم بالبعض استبدادًا يحول المجتمع من مجتمع منظم يحقق غاياته عبر ايجابية أفراده ونشاطهم فى كل مجالات الحياة، إلى مجتمع يرزح تحت نير الفوضى يسوده شريعة الغاب التى عبر عنها ووصفها توماس هوبز أشهر الفلاسفة الإنجليز فى مطلع القرن السابع عشر بأنها حالة حرب الجميع ضد الجميع التى يشعر فيها كل فرد بأن الأخر كالذئب الذى يتربص به .

إن للحرية أيها السادة حتى فى ظل الثورات حدودًا ينبغى ألا يتعداها أى إنسان، فالحرية مرتبطة بداية بضرورة احترام حريات الآخرين إذ على أى فرد أن يحرص على حريات الآخر قدر حرصه على حريته. وأول هذه الحريات وأهمها حرية التعبير وحرية الاعتقاد إذ لا ينبغى تحت أى مسمى أن يحاول أحدنا أن يفرض على الآخر رأيًا أو عقيدة فضلاً عن أن يحاول منعه من التعبير عن رأيه بحرية. وقد صدق جون ستيورات مل - أحد كبار الفلاسفة المؤمنين بالحرية وقد تغنى بها فى أحد أهم مؤلفاته - حينما قال "أنه مهما بلغ اقتناع المرء بفساد رأى من الآراء، بل مهما بلغ اعتقاده بضرره وسوء نتائجه ، بل مهما بلغت ثقته بمخالفته للدين والأداب، فلا يجوز له بناء على هذا الاعتقاد الفردى وإن كان كان معززًا بالشعور العام فى دولته وعصره، أن يُحرم سماع الدفاع عن هذا الرأى. وإلا فقد ادعى لنفسه العصمة. ولا يقلل من فساد هذا الإدعاء أن من خطره إجماع الناس على اعتبار أن هذا الرأى منافيًا للدين أو مناقضًا للآداب، فإن تلك هى الحال التى يكون فيها لادعاء العصمة أو خم العواقب وأشد المضار". إن تمسكى برأى حتى وإن كان يوافق الإجماع العام لا يعطينى الحق فى أن أرفض سماع الرأى الآخر وسماع حجج صاحبه. إذن فإن من بديهيات الإيمان بالحرية. الإيمان بأن لكل الأفراد نفس حقوق فى الحرية بكافة صورها.

ومن جانب آخر فإن الحريات المتساوية للأفراد ينبغى أن تقترن بمسئولية كل واحد منهم عن الدفاع عن حريات الآخرين، وعن النتائج التى تترتب على الفعل الحر، فحينما تتحول الاعتقادات الحرة إلى أفعال تظهر نتائجها وينبغى أن تكون النتائج محققة لخير الفرد ولخير المجتمع فى أن معًا .

إذ أنه ينبغى أن يتذكر كلا منا دائمًا "أنه حر ما لم يضر" بتعبير الفيلسوف الفرنسى الشهير جان بول سارتر . فالفعل الحر لدى أى منا ينبغى ألا يؤذى الآخرين بأى صورة كانت. فالحرية والفعل الحر إذن ينبغى أن يرتبطا بمسئوليتى عن نتائج الأفعال والحرص على عدم الإضرار بالآخرين. وأعتقد أن ما يمارسه

بعضنا الآن من احتجاجات واضطرابات قد تعدى حدود التعبير الحر عن الرأى ولا يراعى حدود المسئولية الفردية عن الأفعال. فقد أصبحت هذه الاحتجاجات وسيلة للابتزاز وتحقيق بعض المنافع التى تضر بالآخرين كما تضر بالمجتمع وتعرقل تقدمه . ومن هنا فلم تعد هذه الأفعال معبرة عن الحرية بصورتها المفيدة أو الخيرة ، بل أصبحت تمارس بصورة تعود بالضرر حتمًا على الجميع بمن فيهم من يتصور خطأ أنه يمارس حريته بهذه الأفعال التى ظاهرها التعبير عن الحرية، وباطنها الإضرار العمدى بمصالح المجتمع وأفراده .

إن الإيمان بالحرية والتعبير عنها أيها السادة ينبغى أن يصاحبه الاعتقاد بحدود هذه الحرية، وكما نمتدح الحرية ونحب ممارستها بكافة الأشكال والصور ينبغى أن نمتدح أيضًا حدودها. والمسألة ليست كلامًا يقال فى مديح الحرية وفى مديح حدودها ومسئولية ممارستها ، بل ينبغى أن يبدو كل ذلك واضحًا جليًا فى سلوك الأفراد. فالفرد الحر هو من يتصرف وفقًا لحدود الحرية مقدرًا مسئولية أفعاله ومراعيًا مصالح الآخرين وحقوقهم فى الحرية. فليس من المعقول أن أمارس حريتى بالتظاهر والرفض من خلال قطع الطريق العام سواء كان شارعًا يمر فيه الناس أو شريطًا للسكك الحديدية يمر عليه القطار الذى يحملهم. إن هذه ليست حرية لأنها بالقطع لم ترتبط بالمسئولية ولم تراعى أن حدود حريتى يتوقف عند التعبير والفعل الذى لا يضر الآخرين بأى شكل من الأشكال. وليس من المعقول كذلك أن أدعى الإيمان بحرية الاعتقاد وأتظاهر رفضًا لأن يمارس الآخر حريته فى العقيدة؛ فيتظاهر المسلمون حينما يختار أحدهم التنصر، أو يثور المسيحيون ويتظاهروا حال إعلان أحدهم أنه قد أمن بالإسلام. إن الإيمان بحرية العقيدة ينبغى ألا يتوقف عند حدود الإيمان النظرى، بل ينبغى أن يوافقه العمل بذلك. وإن وافق الفعل المعتقد النظرى ساد المجتمع بحق عدم التعصب لمعتقد ما أو لرأى ما ، وأصبح كل شىء خاضعًا للمناقشة وأصبح من حق كل فرد أن يعتقد فيما شاء دون أن يصادر على حق الآخرين فى الاعتقاد بما يشاءون.

ولم يعد لأحد سلطة التعدى على آخر أيًا كان فكره أو عقيدته . بل سيحترم الجميع إرادة وحريات الجميع فيعيش الجميع حياة المواطنة الحقة فى مجتمع حر يتمتع كل أفراده بحق بحرياتهم طالما أدرك الجميع حدود الحرية وراعوا ذلك فى سلوكهم . وصدق فولتير حينما قال: "إننى مستعد لأن أدفع حياتى ثمنًا لتمكينك من أن تعبر عن رأيك بحرية" . وهكذا ينبغى أن نكون جميعًا إذا ما أردنا بحق أن نعيش أحرارًا فى مجتمع حر وأن نبنى حياة تسودها الأخوة والشعور بالمساواة بين الجميع دون نظر لرأى هذا أو لرأى ذلك، لمعتقد هذا أو لمعتقد ذلك. فالكل حر طالما أدرك أن لحريته حدودًا والتزم بها وطالما أن ممارسته للحرية لم تضر بالآخرين أو تؤذيهم بأى شكل من الأشكال.

obeikandl.com

(22)

ويسألونك عن "العقد الاجتماعى" و"أهمية الدستور"؟!

كثر الحديث فى الفترة الأخيرة عن ضرورة عقد اجتماعى جديد وعن ضرورة وجود دستور جديد. والطريف أن أحدًا لم يوضح للناس ماذا يعنى بالعقد الاجتماعى مما دعى الكثيرون لأن يتساءلوا عن هذا العقد الاجتماعى وضرورته وعن جدواه ولماذا الحديث عنه فى الفترة الحالية!! ولهؤلاء المتسائلين أقول : إن العقد الاجتماعى كمصطلح مجرد فكرة فلسفية حاول فلاسفة عصر التنوير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلالها بلورة كيفية الانتقال من حال يسودها الفوضى والتخبط أحيانًا والاستبداد أحيانًا أخرى فى مجتمعاتهم السياسية وخاصة فى إنجلترا وفرنسا إلى حال تستقر فيها أوضاع بلادهم تحت نظام واضح للحكم تتضح فيه الصورة المثلى التى يتمنونها للعلاقة بين الحاكم والمحكومين ويتم فى ظلها الحفاظ على حرياتهم وحقوقهم الأساسية. ومؤدى هذه الفكرة أن صورة المجتمع السياسى ونظام الحكم فى أى دولة ينبغى أن يتم وفق اتفاق واضح بين أفراده على الصيغة التى يرتضونها لشكل هذه الدولة ونظامها السياسى. وهذا الاتفاق بين أفراد المجتمع هو الذى تعبر عنه صيغة ما يسمى بـ"العقد الاجتماعى" التى يترتب عليها شكل العلاقة بين الحاكم والمحكومين ومدى الحريات التى يتمتعون بها وحقوق كل طرف وواجباته .

ورغم أن بذور هذه الفكرة قد ظهرت على يد بروتاجوراس ودعمها أبيقور من فلاسفة اليونان القدامى، إلا أن المصطلح نفسه لم يظهر ولم يتبلور معناه إلا على يد فلاسفة أوربا فى العصر الحديث . وكان أول من تحدث عن صيغة

obeikandi.com

محددة للعقد الاجتماعى هو الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز فى كتابه الشهير "الليفياثان" حيث عاصر هوبز فترة سادها الفوضى والاضطرابات السياسية فجاءت صيغة العقد الاجتماعى لديه صيغة مجحفة لحقوق الإنسان الأساسية إذ أن هذه الصيغة التى نادى بها لم تعط للأفراد إلا حق الحياة وحرية الحركة وليس على الحاكم الذى شبهه بالليفياثان (وهو وحش أسطورى خرافى ورد ذكره فى التوراة) أى التزام سياسى أو أخلاقى تجاه مواطنيه لأنه ليس طرفًا فى العقد، فالأفراد فى المجتمع هم الذين يتوافقون على اختياره كحاكم له هذه السلطات المطلقة حتى يحميهم من هذه الفوضى التى تسود المجتمع والتى تهدد حياتهم، ومن ثم فهو سيحرص على توفير الحماية لهم ويتيح لهم حرية الحركة فى المجتمع . وقد كان تعريف هوبز للحرية تعريفًا ماديًا غريبًا حيث شبه حرية الأفراد فى المجتمع بحركة السيل الطبيعية التى لا يعوقها عائق مادى فيوقفها. وهكذا حرية الأفراد فهم أحرار طالما لم يعق حركتهم فى المجتمع أى عائق.

ولكن هذا المفهوم الهوبزى للعقد الاجتماعى وللحرية فيه ووجهت بنقد شديد من فلاسفة العصر بعد هوبز وخاصة من جون لوك الفيلسوف الإنجليزى الشهير الذى يعد بحق مؤسس الليبرالية الحديثة فى إنجلترا وفى العالم الجديد فى أمريكا كذلك نظرًا لأنه صاحب الصيغة الأهم والأفضل للعقد الاجتماعى حيث جاءت الصيغة محققة لمطالب الناس فى حياة حرة وكريمة يتمتعون فيها بالمساواة وبالمشاركة فى اختيار الحاكم وهى صيغة تسمح بتداول السلطة وفقًا لاختيار المواطنين نظرًا لأنهم أصحاب السلطة الحقيقية فكل فرد لا يتنازل عن أى حق من حقوقه الطبيعية إلا بالقدر الذى يسمح للحاكم وحكومته بحماية هذه الحقوق الطبيعية للأفراد ككل وأهمها حرية الملكية والعمل.

إن هذه الصيغة التى قدمها لوك للعقد الاجتماعى تؤكد على أن الحاكم يعد الطرف الأضعف فى العقد؛ فالمواطنون يختارونه ويتنازلون له عن بعض حقوقهم مقابل أن يحافظ لهم على كل الحقوق (حق الحياة والتمتع بكامل

حرياتهم) . وإذا ما بدر منه أى إخلال بشروط العقد لهم حق سحب الثقة منه وتغييره . إن هذه الصيغة الجديدة للعقد الاجتماعى لم تؤسس فقط لليبرالية السياسية بل أسست أيضًا للاقتصاد الحر الذى يتيح الفرصة كاملة لمن يعمل أن يمتلك وينمى ممتلكاته بقدر ما يعمل . وظهرت على أساسها الصيغة الشهيرة لليبرالية الاقتصادية "دعه يعمل.. دعه يمر" . إنها الصيغة التى بدأت معها الرأسمالية شيئًا فشيئًا فى النمو المعتدل إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن من احتكارات حولت العالم إلى مجتمع الخمس الثرى والأربعة أخماس الفقراء، لقد أصبحت فى عصر العولمة رأسمالية نفاثة عابرة للقارات وقادرة على التحكم فى مقدرات الشعوب ومستقبلها!!

على أى حال فإن لوك وأقرانه لم يكونوا برومانسيتهم الفلسفية يتصورون ما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية مع تطور الرأسمالية، لكنهم فيما يتعلق بالفكر السياسى استطاعوا إحكام الصيغة المناسبة التى تتيح للمجتمعات أن تؤسس دولاً مدنية ذات نظام ديمقراطى حر يتيح تداول السلطة ويتمتع فيها الأفراد بحرياتهم السياسية والاقتصادية. وقد بلغت هذه الصيغة للعقد الاجتماعى فى الفكر السياسى الغربى ذروتها على يد الفيلسوف الفرنسى الشهير جان جاك روسور ، تلك الصيغة التى نص فيها على أن الأفراد يتنازلون لبعضهم البعض عن قدر من حرياتهم فى سبيل تشكيل المجتمع السياسى الذى يكفل لهم جميعًا الحفاظ على كل الحريات فى ظل أى حكومة يختارونها .

وقد عبر عن ذلك بصيغة رومانسية قال فيها "إن من يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد" فقد تنازلت لى عن بعض حريتك وتنازلت أنا لك عن نظيرها فكأن أحدًا لم يتنازل لأحد عن شىء .

وهكذا تبلورت الرؤية المتكاملة للحياة المدنية التى تكفل للجميع حياة حرة كريمة يتمتعون فيها بكامل حرياتهم ولا تكون الحكومات فيها إلا مجرد سلطة تنفيذية تنفذ ما تمليه عليها السلطة التشريعية وهى السلطة الأهم باعتبارها السلطة الممثلة للشعب بكل طوائفه وباعتبارها السلطة التى تراقب أداء عمل

الحكومة وكلاهما يمارس عمله بتفويض من الشعب وتحت رقابته . فالشعب هو واهب السلطات وهو القادر على تغيير أفرادها وقتما يشاء ويعدل سياستها بأى شكل يشاء حسب الدستور الذى يعبر عن حقيقة التعاقد الذى يتم بين أفراد الشعب وبين هذه السلطات التى يفرزها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدستور هو الذى يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وهو الذى ينظم العلاقة بين السلطات وهو ببساطة الذى يؤسس البناء الحقيقى لأى دولة . ومن ثم فهو نقطة البداية لأى دولة تبنى نفسها أو تريد إعادة البناء. إنه يمثل الصيغة التى يرتضيها الشعب للعقد الاجتماعى، وهو يمثل بالنسبة للشعب المصرى الآن منصة الانطلاق الجديدة لبناء مجتمع مدنى ديمقراطى حر يتمتع فيه الناس بكل حقوقهم السياسية ويتيح لهم الاستقرار الحقيقى بعد أن ينص على الصورة التى يرتضيها الشعب للنظام السياسى وكيفية وآليات تداول السلطة والعلاقة بين السلطات ، والحقوق الأساسية للمواطنين . إن وضع دستور جديد للبلاد إذن هو نقطة البداية الصحيحة للانطلاق نحو المستقبل الأفضل الذى ننشده جميعًا . وبدون ذلك ربما تدور عجلة التقدم لمجتمعنا للخلف وليس للأمام . اللهم إنى قد بلغت اللهم فاشهد وحفظ الله مصر وشعبها من كل سوء وكفل لها التقدم الحقيقى والمستقبل المشرق تحت مظلة دستور جديد يكفل لمواطنيها كل الحقوق فى ظل نظام سياسى رشيد لا تكون الغلبة فيه لشخص واحد أيًا كانت مؤهلاته وأيًا كانت قدراته .

(23)

ثورة الوعى .. ووعى الثورة

لقد كانت الثورة المصرية تعبيرًا عن وعى العقل للإنسان المصرى بكافة طبقاته وفئاته وخاصة شبابه . وكانت نتيجة لتراكم الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والنفسية التى استشرت فى المجتمع المصرى خلال العقدين الأخيرين إذ تجمعت بحق كل هذه الأسباب التى يمكن لأحدها فقط أن يسبب الثورة على النظام السياسى الذى استبد بشعبه وروعه وتعدى على حقوقه السياسية فمنعه من متعة المشاركة السياسية وحرمه من مبدأ تداول السلطة واحتكر كل المناصب السياسية لمجموعة من أفراد حاشيته والعائلات المرتبطة بها . كما تعدى على حقوقه الاقتصادية بأن احتكر لنفسه كل الخبرات الاقتصادية للبلاد من الأراضى والمنشآت وحصيلة بيع المشروعات الصناعية الكبرى بحجة خصخصتها وقصر الاستفادة من المشروعات الكبرى على نفس الفئة المحظوظة من الساسة ورجال الأعمال المرتبطين به لدرجة تحول معها المجتمع إلى الخمس الثرى والأربعة أخماس الفقراء فعلا بل تعدى الكثير منهم خط الفقر ليصبح المجتمع المصرى نموذجًا حقيقيًا للرأسمالية المتوحشة وليصبح أغلبية أفراده مهمشين سياسيًا وغير قادرين اقتصاديًا حتى على توفير أبسط مقومات الحياة ، وأصبحت النبوءة التى كانت سائدة لطبيعة الثورة المصرية القادمة أنها ستكون ثورة الجياع لكن الله سلم وجعلها ثورة الشباب الواعى بضرورة أن يتمتع مواطنو بلدهم بالحياة الحرة الكريمة وبالعدالة الاجتماعية فضلاً عن المشاركة السياسية فى ظل حياة ديمقراطية سليمة .

لقد قاد هؤلاء الشباب الثورة بوعى أذهل العالم لأنه استخدم فى ثورته

أدوات التكنولوچيا المعاصرة البعيدة عن أعين الرقباء فضلاً عن أنه أعلنها منذ البداية ثورة سلمية للمطالبة بحقوق الشعب وطورها شيئًا فشيئًا لتصل إلى الدعوة إلى إسقاط النظام برمته والدعوة إلى إستبداله بنظام جديد قادر على تحقيق كل مطالب الشعب فى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

أما الأسباب النفسية للثورة فقد توفرت جميعها نظرًا لما عاناه المصريون من هذه الطبقة الحاكمة المستغلة المستبدة من إحتقار وإزدراء شعر به المصريون لدرجة أحسوا معها أنهم أدنى من البشر جميعًا وأنهم أصبحوا فى نظر أنفسهم وفى عيون العالم غير قادرين على شىء، وكان هذا مما دفع الرئيس السابق إلى الإستهانة حتى بمعارضيه من رجال الأحزاب الأخرى والمثقفين حينما شكلوا ما أطلقوا عليه البرلمان الشعبى أو البرلمان الموازى أن قال فى إفتتاح مجلس الشعب الذى أتى بأغلبية مزورة "خليهم يتسلوا" وكأن رأس النظام المخلوع كان واثقًا من خنوع شعبه وخنوع معارضيه لهذه الدرجة المهينة!!

لقد كانت الطغمة الحاكمة تستمتع بخرق القوانين والاعتداء على حرمات الناس وحقوقهم ولم تراع تطبيق القانون على أفرادها فى أى صغيرة ولا كبيرة بقدر ما كانت تشهره سيفًا مسلطًا على رقاب المواطنين الضعفاء حال أى خطأ يرتكبوه، وعن التفاوت بين الطبقات حدث ولا حرج فلم يقتصر الأمر كما أشرنا من قبل على انقسام المجتمع إلى طبقتين أحدهما عليا قليلة العدد تحتكر الثروة والسلطة والثانية الأدنى عاش معظم أفرادها تحت خط الفقر!! بل لقد نمت الطبقة الأولى نموًا غير متناسب مع النمو الطبيعى لبقية الطبقات حيث قضت على الطبقة الوسطى وانقضت على ثروات الشعب تنهبها وتكدسها دون وجه حق وبموجب تشريعات مفصلة وغير شرعية .

إذن لقد توافرت كل أسباب الثورة فى مصر وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هو قيام الثورة فعلاً فى الـ25 من يناير معبرة عن الإرادة الواعية للشعب مطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية،

إن الشعب المصرى ليس شعبًا استسلاميًا أو انهزاميًا أو بليد الاحساس كما تصور بعض زعماءه عبر التاريخ بل هو شعب صابر مثابر يتحمل قادته أقصى ما يمكن تحمله لكنه حينما يثور تكون ثورته شاملة ولا يرضى فيها بديلاً عن تحقيق كل مطالبه التى قامت من أجلها، هكذا كان الأمر منذ فجر التاريخ المصرى فبقدر صبر الشعب على الظلم والاستبداد ونهب الحقوق بقدر ما تكون المطالبة بهذه الحقوق مطالبة لا ترضى بأنصاف الحلول، إن من يفهمون جيدًا طبيعة الشعب المصرى من خلال الوعى بتاريخه العظيم وتاريخ ثوراته الشعبية يدركون ذلك جيدًا ولذلك لا يعجبون مما يحدث حاليًا من مطالب فئوية لا تهدأ ومن مطالب سياسية لا تتوقف ومن نقد لاذع يطال كل شىء لأن المواطن المصرى ببساطة لم يعد يقبل التقصير فى أى شىء ولا يقبل أن تهمل مطالبه فى أى جانب من جوانب الحياة .

ويوم أن يعى المواطن المصرى أن قادة المرحلة الانتقالية جادون فى تحقيق هذه المطالب ويسعون إلى تحقيقها بالفعل سيهدأ وينصرف إلى العمل بعين وستبقى العين الأخرى تترقب ما يحدث لأن هذا المواطن لن يسمح أن تسرق ثورته من أى فئة أو من أى فصيل يتصور أنه يمكنه القفز على السلطة ليتحكم فيه مرة أخرى .

إن المطلوب الآن فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الثورة أمران متلازمان فى غاية الأهمية وبدونهما ستظل الثورة المضادة نشطة لوقف تقدم ثورة الشعب، أما الأمر الأول فهو أن يعلن المجلس العسكرى الحاكم خريطة طريق واضحة بالتواريخ والمدد الزمنية لنقل السلطة إلى الحكومة المدنية والرئيس المدنى المنتخب وبحد أقصى مرور عام على تسلمه مهام الفترة الانتقالية أما الأمر الثانى: فهو أن يتحلى شعبنا العظيم بكافة فئاته وطبقاته وخاصة طليعته الثورية من شباب مصر، يتحلوا بالوعى بضرورة عودة الهدوء والاستقرار ودفع عجلة الإنتاج بقوة خلال هذه الفترة حتى يمكن أن تتحقق كل

المطالب ومن ثم فعلى الجميع مقاومةأى أفكار سلبية داعية إلى وقف العمل أو الإضراب عنه أو عرقلة عجلة الإنتاج بأى شكل من الأشكال، وإذا ما أضفنا إلى الأمرين السابقين أن يحرص الجميع حكامًا ومحكومين فى هذه المرحلة الانتقالية على إحترام القانون القائم فى كل صغيرة وكبيرة حتى يتم وضع دستور جديد للبلاد تتغير وفقًا له كل القوانين التى لا نرضى عنها الآن والتى تكبل تقدم المجتمع وتحول دون إنطلاقه فى كل مجالات الحياة .

إن إحترام القانون القائم - حتى ولو لم نكن راضين عنه تمامًا الآن - يظل هو العلامة الفارقة على وعى الثوار والمواطنين فى بلدنا بأن أساس أى دولة وهو القانون واحترام مواطنيها للقانون وأن انهيارها مرهون بالتعدى على القوانين وعدم احترامها ، إن وعينا بهذه الحقيقة وحدها كفيل بأن يجعلنا جميعًا نمتثل للقانون ونحترمه ومن ثم تمر هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا الغالى وقد حققنا خلالها كل ما نطمح إليه من استقرار وازدهار فضلاً عن أن ذلك سيكون الضمان الأكيد للمستقبل الزاهى الذى ينتظرنا وينتظر مصرنا الغالية إن شاء الله .

(24)

نحو قانون جديد لتنظيم الجامعات وتطوير التعليم العالى

من المعروف أن تطوير التعليم فى أى دولة هو العلامة الفارقة التى تشير إلى رغبة مواطنيها المُلحة فى التقدم، ورغم أن كل أفراد مجتمعنا متفقون على هذه القضية الخطيرة وخاصة بعد ثورة 25 يناير التى ولَّدت لدى شعبنا رغبة عارمة فى التغيير والتقدم إلا أن أحوالنا تشير إلى عكس ذلك؛ فقد توقفت عجلة تطوير التعليم الثانوى بعدما بُذل فيها جهدًا كبيرًا خلال الأعوام السابقة وصل حد أن تم وضع خطة قومية للتنفيذ والتدريب فضلاً عن الانتهاء من وضع الخطة الدراسية والمحتوى العلمى للمقررات!!

أما التعليم العالى فحدث ولا حرج، فبعد أن قطعت بعض الجامعات والكليات شوطًا كبيرًا فى تأسيس نُظم الجودة والإعتماد ووضع الخطط للتقدم الفعلى للإعتماد توقف كل ذلك تقريبًا نتيجة عدم وجود اعتمادات وعدم الإعلان عن أى خطوة جديدة للتقدم فى هذا الإتجاه. وها نحن نبدأ عامًا دراسيًا جديدًا فى ظل عدم استقرار واضح وتحت شعار انتخاب القيادات الجامعية تم تأجيل الدراسة مما يُنبئ بخطر جسيم على مستقبل هذا العام الجامعى الذى كنا نتمنى أن يكون بداية الإنطلاق نحو مرحلة جديدة واعدة لإصلاح التعليم الجامعى فإذا به يبدأ بتأجيل الدراسة وتوقف الحال داخل الكليات والجامعات انتظارًا لانتخاب القيادات الجديدة وبدا الأمر وكأننا اختزلنا تطوير التعليم العالى فى قضية واحدة هى قضية هل نبقى على القيادات الجامعية حتى انتهاء مدتها أم نعزلهم

جميعًا ونختار غيرهم عن طريق الانتخاب، وهل الأصلح أن ننتخبهم انتخابًا مباشرًا أم عن طريق مجمع انتخابى مُنتخب ليختار هو عمداء الكليات وكذلك رؤساء الجامعات .

إن هذه القضية أيها السادة التى طفت على السطح وانشغل المجتمع الجامعى بها أدت إلى وَقف الحال الذى نحن عليه الآن حيث سيبدأ العام الدراسى الجديد دون أى استعدادات حقيقية انتظارًا للقيادات المنتخبة وكأنها ستأتى بما لم يأتى به الأوائلُ!!

لقد قادنا البعض إلى التمحور حول هذه القضية لدرجة أننى قد بدأت أشعر بأنها مسألة مقصودة لضرب استقرار الجامعات والكليات فى مَقتل، ولوقف عجلة التقدم العلمى الذى كانت تشهده بعض كلياتنا وجامعاتنا للدرجة التى ارتقت معها جامعة القاهرة إلى مصاف الجامعات العالمية ودخلت التصنيف العالمى محققة ترتيبًا متقدمًا نوعًا ما حيث وصلت المرتبة 403 على مستوى جامعات العالم . وهذا الترتيب قد حققته الجامعة بإدارتها الواعية وباحثيها الواعدين وبالنشر العلمى العالمى الذى ازدهر فيها نتيجة الميزانيات الضخمة التى رصدتها الجامعة لتطوير البحث العلمى ودعم الباحثين سواءً كانوا من الأساتذة أو من الهيئة المعاونة .

لقد توقف كل ذلك فى انتظار جودو وجودو هذا هو القيادات المنتخبة فور انتهاء الجدل حول طريقة انتخابها!!

أيها السادة المجادلون والمترقبون والمشتاقون إنه لا أحد يختلف الآن حول ضرورة الانتخاب الديمقراطى الحر كأسلوب حياة للمجتمع كله وكان يمكن أن تحل قضية انتخاب عمداء الكليات بسطر واحد يصدر عن وزارة التعليم العالى دون أن ندخل فى كل هذه الدوامة المُفزعة التى أخرت بداية العام الدراسى، لقد كان ممكنًا أن يتم انتخاب عمداء الكليات وفقًا للطريقة التى كان يتم بها ذلك من قبل من خلال مجالس الكليات وأساتذتها .

openkanal.com

وكان يمكن ببساطة أن يختار هؤلاء العمداء المنتخبون من بينهم رئيس مجلس الجامعة إلى أن يتم إصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات ولتطوير التعليم العالى.

إن المرحلة الانتقالية التى يمر بها مجتمعنا عمومًا ومجتمعنا الجامعى على وجه الخصوص مرحلة ينبغى أن نسعى فيها إلى الاستقرار بأقل الخسائر حتى يمكن للجميع أن يندفعوا ويتوحدوا لإقامة نهضة حقيقية على أرض الوطن. والنهضة الحقيقية تقودها الجامعات بأساتذتها وباحثيها، وهؤلاء لن يستقر بهم الحال ويتفرغوا لإحداث النهضة العلمية المنشودة إلا عبر التركيز على البحث العلمى، والبحث العلمى يحتاج إلى ميزانيات ضخمة وإدارة واعية بأهميته فى الجامعات ومراكز البحوث. وهذا وذاك لن يتأتى إلا فى ظل قانون جديد تمامًا يُنظم العمل داخل الجامعات ومراكز البحوث. وقد كان الأجدر بنا بدلاً من هذا الجدل حول قضية جزئية هى قضية القيادات الجامعية وطريقة اختيارها أو تعيينها، أقول كان الأجدر بنا أن نركز على وضع قانون جديد تمامًا يحل المُعضلات المُلحة والخطيرة التى تعوق تطوير التعليم العالى والتى منها مثلاً قضية القبول بالجامعات وكيف يمكن التوصل إلى حل لمعضلة إتاحة التعليم العالى لكل من يرغب فيه مع ضرورة الحفاظ على جودة هذا التعليم وتحسين بيئة العمل الجامعى، ومنها أيضًا قضية الدخول المتدنية التى أصبحت عائقًا حقيقيًا يعوق استقرار الأستاذ الجامعى ويشغله عن مواصلة البحث العلمى مع ما يتطلبه ذلك من الإنفاق الضخم الذى لم يعد بمقدور أى عضو من أعضاء هيئة التدريس تحمله . ومنها كذلك قضية الزملاء من الهيئة المعاونة أولئك الذين لا يزال يُنظر إليهم فى ظل القانون الحالى على أنهم موظفين يعاملون معاملة الموظف فى الجامعة ويُهدِد مستقبلهم دائمًا عوامل شتى فى حين أنهم يمثلون مستقبل الجامعات ومستقبل البحث العلمى ومن ثم ينبغى أن ينظر إليهم على أنهم - حسب الإصطلاح الأرسطى الشهير - أساتذة بالقوة ويتحولون إلى

أساتذة بالفعل بمجرد حصولهم على الدكتوراه والترقى فى سلم البحث العلمى داخل الجامعة .

ومنها كذلك قضية بيروقراطية الإدارة الجامعية وعدم إستقلالها عن ما يسمى بالمجلس الأعلى للجامعات ذلك المجلس الذى ينبغى أن تتقلص سلطاته، تلك السلطات التى أصبحت فى اعتقادى ذات تأثير سلبى خطير على تطوير التعليم الجامعى حيث يتحكم فى عجلة هذا التطور بإدارته الملزمة لكل الجامعات للدرجة التى لا تستطيع أى كلية ولا أى جامعة أن تطور أى شىء بداخلها وخاصة فى مجال اللوائح الدراسية وبرامجها إلا بعد أخذ موافقات قد لا تأتى إلا بعد أن تتجاوز التطورات العلمية المتلاحقة هذه اللوائح وتلك البرامج!! إن سلطات هذا المجلس جعلته مسئولاً عن جمود التعليم الجامعى وتنميطه داخل كل الجامعات. بينما الاستقلال الحقيقى للجامعات ينبع من مسئوليتها عن تطوير برامجها وتحديثها كلما لزم الأمر وتحديد طرق اختيار قياداتها وطرق تمويل برامجها الجديدة وهكذا... إن الانطلاقة الحقيقية للتعليم الجامعى فى مصر تبدأ من وضع قانون جديد يزيل هذه العوائق أمام تطويره ويؤكد من جديد على مكانة الأستاذ الجامعى ماديًا ومعنويًا ويؤكد من جديد على استقلال حقيقى للجامعات فلا يوجد سلطة أعلى من مجلسها الذى يصبح هو المسئول عن كل شئونها طالما لا تُخالف أى بند من بنود الدستور الدائم للبلاد.

نحن بحاجة لقانون جديد يزيل هذه الحواجز المصطنعة بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية والخاصة بحيث يتيح لها جميعًا أن تطور من ذاتها ومن برامجها بدون أى قيود خارجية. ولتتم محاسبة مجالسها ورؤسائها من خلال مجلس أمناء كل جامعة ومن خلال المجتمع الذى تخدمه ، ووفق قانون جديد يعبر عن أمل شعب بأكمله فى أن يرى جامعاته فى أحسن حال، ويرى أن أبناءه يتعلمون وفق أحدث النظم العالمية وقادرون على المنافسة والإبداع .

فهل يمكن أن يتحول النقاش الدائر الآن فى المجتمع الجامعى إلى قضية

القضايا فى تطوير التعليم العالى وهى صياغة هذا القانون الجديد الذى يمكننا أن ننتقل من خلاله إلى جامعات مستقرة وقادرة على المنافسة العالمية وإحداث النهضة المنشودة فى وطننا الغالى .

أتمنى ذلك قبل أن يجرفنا تيار المصالح والأهواء والجدل الفارغ ويضيع عامنا الدراسى الجديد فى خلافات ومجادلات ومظاهرات دون أن نحقق شيئًا لوطننا ولجامعاتنا .

obeikandl.com

(25)

كل إخماد للمناقشة .. افتراض للعصمة!

هذا العنوان الذى قرأته توًا عزيزى القارئ إنما هو إحدى العبارات الواردة فى كتاب «الحرية» للفيلسوف الإنجليزى الشهير جون ستيوارت مل الذى دافع فيه دفاعًا شديدًا عن حريات البشر بكافة صورها وخاصة حرية الفكر والمناقشة لدرجة القول «إنه لو كان الجنس البشرى كله باستثناء شخص واحد مجمعًا على رأى، وشخص واحد فقط مخالفًا لهذا الرأى ما كان الجنس البشرى محقًا فى إسكات هذا الشخص الواحد أكثر مما لهذا الشخص الواحد من حق فى إسكات الجنس البشرى إذا كان لديه القوة».

إن كلا منا لو اقتنع بهذه المقولة فإن ذلك يعنى أنه قد بدأ يعى معنى حرية الفكر وحرية الرأى والمناقشة، فمهما أوتى أحدنا من قوة فى الحجة وقدرة على الإقناع فإنه لا يستطيع بهما أن يؤكد أو ينفى صحة رأى وخطأ أخر لأننا فى النهاية خلقنا أفرادًا، لكل منا عقلاً متميزًا ورؤية مختلفة لأى أمر من الأمور، ولا يستطيع أحد مهما أوتى من حكمة ولا سلطة مهما أوتيت من قوة أن يدعى أو تدعى أنها امتلكت اليقين، ومن ثم فعلينا أن نكون مقتنعين بأن كل رأى إنما هو رأى صائب بالنسبة لصاحبه وأننا إذ نناقشه فيه لانفترض بداية أنه خطأ ينبغى العدول عنه، بل هو رأى مختلف ينبغى مناقشته للاستفادة منه وليس لإثبات خطأه وإخماده . وهنا فقط سيتأكد لصاحب هذا الرأى أننا نحترمه ونقدر له اجتهاده رغم اختلافنا معه .

تلك هى الصورة الصحيحة التى ينبغى أن يتعامل بها بعضنا مع البعض الآخر دون تعال ودون ادعاء امتلاك اليقين ؛ إذ أننا كما قلت وأؤكد مرة أخرى لا

نستطيع مهما أوتينا من قوة الحجة والإقناع الجزم بأن الرأى الذى نحاول إخماده وإسكات صاحبه رأى خاطئ وحتى إذا كنا متأكدين أنه رأى خاطئ فإن إخماده وإسكات صاحبه يظل مع ذلك شرًا لا ينبغى أن نقترفه ، إذ أننا فى هذه الحالة نفقد عضوًا فاعلاً فى المجتمع وعقلاً يفكر لصالحه ، ولعل أحدنا الأن يصيح قائلاً : يا أخى من قال لك أننا ننكر حق الجميع فى إبداء الرأى والمناقشة؟! إننا نؤمن بحرية الفكر والمناقشة ولا ندعى عصمة لرأينا ولا نفرضه على الأخرين ! فما بالك تتهمنا بما ليس فينا!!

ولهذا المحتج أقول ما قاله جون ستيوارت مل فى نفس الكتاب أنه «من الغريب أن يعترف الناس بسلامة الحجج التى تدعو إلى حرية المناقشة ولكنهم يعترضون على التطرف فيها وهم لا يرون أنه إذا لم تكن هذه الحجج صالحة فى الحالات المتطرفة فهى غير صالحة لأية حالة. وغريب أن يتصوروا أنهم لا يدعون العصمة عندما يعترفون بوجوب حرية المناقشة فى جميع الموضوعات التى يمكن أن تكون «محل شك» ولكن يعتقدون أن مذهبًا أو مبدأ معينًا يجب تحريم مناقشته لأنه «يقين» أى أنهم متيقنون أنه يقين ، إن القول بأن أية قضية يقين فى حين أن هناك أى شخص ينكر يقينه إذا سمح له، ولكن لا يسمح له بذلك هو بمثابة الإفتراض بأننا ومن يتفقون معنا وهم قضاة اليقين، قضاة لا يستمعون إلى الجانب الآخر».

إن هذا بالضبط هو ما ينطبق علينا وعلى مجتمعنا الأن وخاصة بعد الثورة التى أتاحت لكل صاحب رأى أن يخرج علينا معلنًا رأيه فى صراحة ووضوح دون خشية أى عقاب أو مطاردة من أى سلطة ، لكن ونحن فى غمرة الفرح بتمتع الجميع بحرية الرأى والمناقشة أيًا كانت انتماءاتهم ومعتقداتهم ، جاء من يحاول أن يفرض سلطته وسطوته على الأخرين بالصوت العالى مرة وبادعاء أنه صاحب الثورة والوحيد الذى له حق إبداء الرأى وتوجيه دفة الأمور تارة أخرى، أو بالتخويف والوعيد تارة ثالثة، أو بادعاء أنه من يملك اليقين تارة

رابعة!! ورغم خطورة كل هذه الأصوات التى تدعى أنها صاحبة الحق فى الرأى وفرض السلطة على الآخرين إلا أن الفريق الرابع هو أخطرهم جميعًا لأن أصحابه يسندون يقين رأيهم على الشريعة الإسلامية سواء كانوا من السلفيين أو من الإخوان أو غير هؤلاء وأولئك من التيارات الدينية وتناسوا أنهم هم أنفسهم قد اختلفوا فى أرائهم وقناعاتهم وتفرقوا شيعًا، وما ذلك بالطبع إلا التأكيد على أن أيًا منهم لا يملك اليقين المطلق بما يدعى أو فيما يتمسك به من رأى، وهنا ينبغى أن يدركوا ضرورة التواضع ويتوقفوا عن محاولة فرض الرأى والوصاية على الآخرين وادعاء العصمة فى الرأى والقول فلا عصمة لأحد منهم ؛ فالإسلام دين العقل وحرية التفكير إلى أقصى مدى ممكن وهو لم يعط الحق لأحد فى أن يفرض فهمه للدين مهما علا شأنه ومهما ادعى التبحر فى علوم الدين، وإذا كان ذلك كذلك فى الشأن الدينى وفى شأن العقيدة، فمن باب أولى يكون فى الشأن السياسى فلا عصمة لأحد فى الشأن السياسى ولا أحد يملك أن يفرض رأيه على الآخرين ولا أن يدعى أنه يمثل السلطة الصحيحة التى ينبغى الخضوع لها والإذعان لرأيها!!

أيها السادة لقد نجحتم فى أن تفرضوا سلطتكم على الآخرين وتوجهونهم وجهة خاطئة فيما يتعلق بقضية «الانتخابات أولاً» وجاءت نتيجة الاستفتاء معبرة عن ذلك، وبذلك أصبحت العربة أمام الحصان ! وها أنتم تصرون على أن تظل كذلك!! فهذا الاستفتاء كان فى غير محله وجاءت نتيجته أيضًا فى غير محلها؛ لأنه لا توجد أى دولة فى العالم تريد أن تبنى نفسها من جديد إلا ولابد أن يبدأ أهلها بوضع دستور جديد يناسبهم ويحقق غاياتهم فى عقد اجتماعى يحقق العدل والحرية والمساواة بين الجميع، إن البدء بإنتخاب المجالس النيابية قبل وضع دستور جديد للبلاد هو عين الخطأ وليس عين اليقين لأنه كما قلت وضع العربة أمام الحصان فكيف يستقيم الحال؟!

لقد تنادت بعض الأصوات العاقلة باحترام إرادة الشعب الذى وجهناه خطأ

إلى الاستفتاء على ما كان لا يصح أن يستفتى فيه، ولتكن الانتخابات أولاً، لكن علينا فى ذات الوقت أن نضع كمجتمع مبادئ عامة نتوافق عليها للدستور الجديد الذى نزمع وضعه ليؤسس للجمهورية الثانية حتى لا تفرض علينا مرة أخرى إرادة فئة معينة تحت دعوى الأغلبية النيابية فتضع الدستور الجديد على هواها ووفق تصوراتها ، فإذا بكم يا أصحاب الصوت العالى ومدعى العصمة ترفضون المشاركة وتعلنون المقاطعة!! فهل أنتم حقًا معصومون؟ وهل أنتم حقًا تستهدفون مصلحة المجتمع؟ وهل أنتم حقًا جديرون بالثقة التى تتمنون نيلها من الناخبين المخدوعين فى ادعائكم العصمة وامتلاك اليقين؟!

أتمنى عليكم إذا كنتم بالفعل أهلاً للثقة ورجاحة العقل والرأى أن تراجعوا موقفكم وأن تؤمنوا بأن العودة إلى جادة الصواب فضيلة لا يفوقها فضيلة، فوضع الدستور أو على الأقل مبادئه الحاكمة أولاً هو الضمان الحقيقى لبناء نظامنا السياسى الجديد على أسس سليمة تحقق العدالة والكرامة للجميع والمساواة بين الجميع وتؤمن الحريات الأساسية للجميع ، إن وضع الدستور أولاً يعنى أننا بنينا قاعدة الانطلاق الصحيحة لطريق طويل يستهدف بناء الدولة العصرية التى نطمح إليها جميعًا .

(26)

دقق يا صديقى فأنت تختار

«السيد الحق للدولة»

لا صوت يعلو اليوم على صوت الانتخابات التشريعية لبرلمان الثورة، وقد امتلأت الشوارع بمئات اللافتات التى تحمل شعارات ورموز المرشحين ، كما امتلأت أسماع الناس وآذانهم وغطت عيونهم وزحفت على عقولهم أحاديث المرشحين وتابعيهم عن شعاراتهم وأحزابهم وكل واحد يدافع عن الشعارات التى يرفعها أو يرفعها حزبه وكأننا فى سوق عكاظ، إذ لم يعد أحد يهتم بفهم مغزى هذه الشعارات ويحلل مضمونها ليعرف بالضبط من سينتخب من كل هؤلاء المرشحين؛ فهذا يرفع شعار الإسلام هو الحل وانتخبنى لأن دستورى القرآن ، وذاك يرفع شعار حان وقت التغيير ونحن نستطيع ، وثالث يرفع شعار حان وقت الشباب، من الميدان إلى البرلمان ، ورابع يرفع شعار الدفاع عن الثورة ومطالبها ، وخامس يؤكد على أنه خير من يمثل الشعب ، وهكذا وهكذا ..

وبالطبع فإن كل هذا وذاك من الشعارات إنما تعبر عن صياغات دعائية تبعد عن الواقع بُعد السماء عن الأرض ، لكن هكذا تدار الإنتخابات فى بلدنا كما فى كل الدنيا شعارات رنانة تتنافس جميعًا فى كسب الناخب إلى جانب هذا المرشح أو ذاك، وإذا ما انتهى موسم الإنتخابات وجاء وقت التمثيل الحقيقى تحت قبة البرلمان وجدت النائب لا يمثل إلا نفسه ولا يعبر إلا عن مصلحته الشخصية، يسير فى طريق الشهرة والمال والسلطة متحصنًا بحصانة برلمانية لا يستحقها!! وما ذلك إلا لأننا نحن الذين أسآنا الإختيار وجرينا وراء الشعارات دون دراستها ومعرفة أبعادها ودون أن ندقق فى اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب وحملنا الأمانة لمن لا يستحق حملها ، وكل ذلك نتيجة أننا لم نتسلح

obeikandi.com

جيدًا بثقافة الديمقراطية فضلاً عن الثقافة السياسية عمومًا التى تمكننا من فهم خطورة المجلس التشريعى الذى نختار من يمثلنا فيه !!

إن المجلس التشريعى أيها السادة هو - على حد تعبير أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد - «السيد الحق للدولة»؛ فالدولة تقوم على سلطات ثلاث هى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الرئيس والحكومة) والسلطة القضائية، ولتعلم أن أولها وأهمها على الإطلاق هى السلطة التشريعية لأنها هى التى تمثل مجموع المواطنين فى الدولة وهى التى تسن القوانين وتراقب أداء الحكومة وتراجع الحسابات العمومية للدولة وهى التى تعتمد المعاهدات والإتفاقيات مع الدول الأخرى وهى كذلك المعنية بإصدار قرارات الحرب والسلام .

ولما كانت السلطة التشريعية هى أعظم السلطات شأنًا بوصفها تمثل جميع المواطنين فقد لجأت العديد من الدول الديمقراطية الحديثة إلى اعتماد نظام الحكم البرلمانى واعتبروه كما أكد على ذلك فلاسفة محدثين عديدين كجون ستيوارت مل وجان جاك روسو النموذج الأمثل للحكم بشرط أن يكون الشعب مستعدًا للأخذ به وأن يكون مستعدًا للقيام بما هو ضرورى للمحافظة عليه وقادرًا على ذلك وأخيرًا أن يكون على استعداد للقيام بالواجبات وتولى الوظائف التى يفرضها عليه وأن يكون قادرًا على ذلك .

ولما كنا فى مصر الآن أكثر استعدادًا للمشاركة فى الحكم فيبدو أننا الآن أكثر ميلاً وقبولاً للأخذ بالنظام البرلمانى الذى تتقلص فى ظله سلطة الرئيس والحكومة ويبقى الدور الأكبر لممثلى الشعب فى البرلمان حيث أن هذا هو النظام الوحيد الذى يكفل المشاركة الحقيقية للشعب كله فى الحكم من خلال اختيار من ينوب عنه. ولكن علينا أن ندرك أن نجاح هذا النظام البرلمانى فى الحكم مرهون كما قلنا باستعداد الشعب له وبدرجة عالية من النضج السياسى بحيث ينبغى علينا أن ننفض عن كاهلنا الإستعداد المتراكم لدينا عبر التاريخ للخضوع للطاغية وقبول الاستبداد والطغيان .

إن رهاننا على وجود نظام برلمانى نيابى للحكم يبدأ ول ما يبدأ من عدم

السماح لفئة معينة مهما تزيت بزى الدين أو ادعاء الفضيلة وقد تكون منهما براء بأن تسيطر على الساحة السياسية للوطن وأن تفرض رؤيتها على الأخرين وهى لا تتمتع حقًا بقيم المواطنة ولم تتربى على الثقافة الديمقراطية سواء فى إبداء الرأى أو فى قبول الأخر وتعددية وجهات النظر وتداول السلطة .

ومن ثم فعلينا إذا ما أردنا حقًا أن نبدأ دولة مدنية جديدة نتمتع فى ظلها بالديمقراطية السليمة والعدالة الناجزة والحريات والحقوق التى يكفلها الدستور البرلمانى أن ندقق فى اختيارنا لمن سينوب عنا فى المجلس التشريعى القادم سواء فى مجلس الشعب أو فى مجلس الشورى فهما جناحا السلطة التشريعية التى ستقود مرحلة وضع الدستور الدائم للبلاد ومن ثم ستشارك وتختار بل وستضع النظام السياسى للبلاد . وهذا التدقيق يبدأ بالتساؤل عن ثقافة هذا النائب الذى سأختاره؛ من هو وما هى مؤهلاته وما مدى صلته بالسياسة وما هى المعارف التى تؤهله للقيام بواجبه السياسى فى التشريع والمراقبة؟! إن المعرفة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والعسكرية للبلاد والقدرة على صياغة وإبداء الرأى الصائب هو المعيار الأول للاختيار .

أما المعيار الثانى للاختيار فهو يتعلق بالتساؤل عن أخلاقه وسماته الشخصية دون أن تخدعك المظاهر والشعارات؛ فماذا عن علاقات هذا الشخص بجيرانه وزملاء العمل وماذا يفعل حينما ينشب أى خلاف بين الناس وهل هو من الأشخاص القادرين على حل المشكلات والمبادرين إلى ذلك أم أنه من صناع هذه المشاكل والخلافات وهل يقبل على المناقشة والحوار مع الأخرين ولديه القدرة على الإقناع وهل لديه الإستعداد لأن يقتنع بوجهات نظر الأخرين والإعتراف بالحق إذا ما اكتشف أنه مخالف لرأيه الشخصى؟! وبعد أن تطمئن إلى أن لديه هذه المرونة الفكرية القادرة على الحوار وقبول الرأى والرأى الأخر دون عجرفة وادعاء للعصمة فى الرأى والجمود فى المواقف، فعليك أن تبادر بالسؤال عن برنامجه الإنتخابى وبالطبع سيقدم كل واحد من هؤلاء المرشحين فى الغالب وجبة دسمة من الشعارات البراقة وسيل من الخدمات التى يعد بتنفيذها لأهالى

دائرته، ولكن عليك أن تسأله عن كيف سيحقق هذه الشعارات البراقة على أرض الواقع لتتبين منه هل هى فعلاً قابلة للتنفيذ وهل هي حقًا يمكن الإستفادة منها فى حل مشكلات بلدنا مصر فى هذه الفترة التى نعيشها؟ كما أن عليك أن تسأله عن هذه الخدمات التى يعد بتقديمها هل هى فى قدرته ؟ هل يملك وحده الحل السحرى لكل مشكلات الحى والدائرة ومن ثم عليك أن تسأله عن كيفية أدائه لهذه الخدمات وعن الإمكانيات التى يملكها والوسائل التى سيتخذها لتنفيذ ذلك ؟ وإذا وجدتها وسائل مشروعة وممكنة التحقق فهو إذن سيقدر على تنفيذ ما وعد به وإلا فهو مجرد دعاية انتخابية مزيفة يريد أن يستميلك بها ولن يحقق منها شيئًا!!

وقد يضيق القارئ الأن متسائلاً : ما كل هذه الشروط المبالغ فيها! إنها ليست مجرد شروط لإختيار نائب فى البرلمان؟! ولهذا القارئ الغاضب أقول نعم يا صديقى إنها ليست مجرد شروط لإختيار نائب، بل هى شروط لاختيار أحد أعضاء السلطة التشريعية التى هى «السيد الحق للدولة». إن تدقيقك فى اختيار هذا النائب أو ذاك أو هذه القائمة الحزبية أو تلك يحملك أمانة المسؤلية التاريخية فى هذه الفترة شديدة الخصوصية فى تاريخ مصرنا الغالية، إنها أمانة صعبة لمن يدرك طبيعة المرحلة الحرجة ولمن يدرك خطورة ما هو مقدم عليه من مسئولية اختيار سيترتب عليها وجود هذا «البرلمان - السيد الحق للدولة»، فهل أدركت معى الأن خطورة الموقف وأمانة المسئولية أم ستسير وراء السائرين وتقلد الآخرين وتنخدع بالشعارات المزيفة والمظاهر الخادعة فتندم بعدما لم يعد ينفع الندم حينما تسلم هذه السلطة لمن لا يصلح وتكتشف بعد حين أنك ونحن تخلصنا من استبداد فرد وحاشيته ووقعنا فى فخ الاستبداد والطغيان الأشد وطأة والأكثر ظلامية والأعظم جهلاً!! دقق يا صديقى فى اختيار «السيد الحق للدولة» فهو الذى سيصنع مستقبلك ومستقبل الأمة كلها، دقق يا صديقى لتثبت لنفسك وللعالم أجمع أن مصر شعبًا واعيًا قادرًا على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر، بل قادرًا على صنع التقدم فى هذه الحضارة كما كان هو من واضع لبنتها الأولى ومن علم البشرية كلها معنى التحضر والمدنية ومعنى الدولة.

(27)

التيارات الإسلامية .. من الإنتظار إلى الاختبار

انزعج الكثيرون من نتيجة الإنتخابات البرلمانية المصرية في مرحلتها الأولى، وتساوى فى ذلك المصريون وغير المصريين . وما ذلك إلا لأنهم اكتشفوا مدى الفجوة التى حدثت بين ما حصل عليه مرشحو التيارات الإسلامية (إخوان وسلفيون وجماعات إسلامية) وما حصل عليه مرشحو التيارات الليبرالية (الكتلة المصرية والوفد والعدل والغد والوعى وغيرها) ؛ فحصول التيارات الإسلامية مجتمعة على 65٪ من النتائج النهائية لهذه المرحلة يؤكد بما لا يدع مجالاً لشك مدى شعبية هذه التيارات فى الشارع المصرى .

وبالطبع فإن هذه الشعبية وتلك النتيجة الباهرة التى حصلوا عليها لم تكن لتفزع أحدًا لو نظر إليها الجميع على أنها كانت أغلبية حصلت عليها هذه التيارات باعتبارها أحزابًا سياسية تفعل فعلها فى التأثير على الشارع السياسى المصرى كبقية الأحزاب السياسية ، ولكن الواقع أن الجميع نظر إليها باعتبارها تيارات تستخدم الدين فى السياسة وتوظف التدين العميق لدى المصريين لصالح انتخابهم باعتبارهم وحدهم هم الذين سيعبرون عن ضمير الأمة وسيحققون الأهداف المشروعة للمسلمين وسيحكمون طبقًا للشريعة الإسلامية!!

ورغم أننى ممن يحملون هذا الهاجس ويعرفون جيد المعرفة أن هذه التيارات بالفعل توظف الدين توظيفًا سياسيًا فى غالب الأحوال وهذا مما لا يجوز على اعتبار أنه يوقعهم فى حبائل المقولة المكيافلية الشهيرة أن الغاية تبرر الوسيلة، وبما أن الغاية هى الوصول للسلطة والشعب المصرى بطبيعته شعبًا متدينًا فلنلعب على هذه العاطفة الدينية ولنسخرها لخدمة الهدف، هدف الوصول إلى قمة السلطة السياسية سواء فى السيطرة على المجالس النيابية

(مجلسى الشعب والشورى) أو بعد فترة ليست بالبعيدة فى الوصول إلى سدة الرئاسة، رئاسة الجمهورية !!

أقول رغم أننى ممن يحملون هذا الهاجس ، إلا أننى أدرك وينبغى أن يدرك الجميع فى ذات الوقت عدة حقائق قد تقلل من هذا الهاجس أو حتى قد تزيله لدى البعض؛ أولها : أن هذه التيارات الدينية هى فى الأساس تيارات دعوية وقد قامت بهذا الدور خير قام منذ نشأتها ومن ثم فقد تغلغلت وتداخلت وتفاعلت مع جميع فئات الشعب كأخوة دينية قبل أن تتحول إلى أحزاب وأخوة سياسية، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتفاعل معهم الناس وأن ينتخبونهم ليكونوا ممثليهم فى المجلس التشريعى على أمل أن يكونوا بأخلاقهم الإسلامية واستنادهم على الشريعة منقذًا للأمة من الفساد والمحسوبية آملين فى إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية على يد هذا الفصيل المؤمن بالإسلام دينًا وبالشريعة منهجًا. وثانيها : أن أعضاء هذه التيارات الإسلامية كثيرًا ما واجهوا طغيان واستبداد النظام السياسي السابق وعانى الكثيرون منهم ويلات السجون والمعتقلات ولم تكن الغاية من ذلك سياسية بقدر ما كانت لمحاولتهم كسب المزيد من الأنصار للأخوة الدينية . ولا شك أن فئات الشعب المختلفة قد عاشت ذلك وعرفته عن هؤلاء الأخوة وشاهدت كيف كانوا يعتقلون فى ظلام الليل ويرمون فى غياهب السجون دون ذنب جنوه إلا أن عبروا عن انتمائهم لإحدى هذه الجماعات الدينية ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يكتسبوا هذا التعاطف الشعبى آملاً فى أن من عانى ويلات الإعتقال والسجن والتعذيب سيكون الأكثر حفاظًا على حقوق الإنسان والأكثر شعورًا بقيمة الحرية ، ومن ثم فهم سيكونون من وجهة نظر ناخبيهم الأكثر حرصًا على حريات الآخرين والحفاظ على حقوقهم الدينية والمدنية معًا . وثالثها : أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه النعرة الدينية لم تظهر في الإنتخابات الحالية لدى هذه التيارات الإسلامية وحدها بل ظهرت نفس النعرة عند الأخوة المسيحيين أيضًا ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الحركات المسيحية قد زادت وتيرتها بعد ثورة 25 يناير زيادة واضحة، ورغم أن ذلك كان

نتيجة طبيعية لاشتراك عنصرى الشعب مسلمين ومسيحيين على قدم المساواة فى الثورة إلا أن النغمة العقائدية واللعب عليها لم يكن لدى التيارات الإسلامية وحدها حينما أسسوا أحزابًا مثل حزب الحرية والعدالة وحزب النور وغيرها ، بل ظهرت نفس النغمة فى تأسيس حزب المصريين الأحرار وفى الدعوة إليه عبر قنوات التلفزيون المختلفة وخاصة التى يمتلكها الأستاذ نجيب ساويرس وقد زاد هو نفسه الطين بلة بتصريحاته ضد التيارات الإسلامية قبيل الإنتخابات !! وبالطبع فقد كان لهذا وذاك أثره فى ازدياد التحزب على أساس دينى وميل عامة الناس من المسلمين إليانتخاب ممثلى التيارات الإسلامية ردًا على تصريحات ساويرس وأركان حزبه .

أما رابع هذه الحقائق فإنها تتمثل فى أنه من الضرورى أن ندرك أن الانتماء الدينى سواء لدى المسلمين أو لدى المسيحيين يلعب دورًا فى اختيارهم لهذا المرشح أو ذاك ، والأمر لا يقتصر هنا على عامة الناس بل ينسحب على قطاع كبير من المثقفين حتى أولئك الذين يدّعون الليبرالية ويتشدقون بمدنية الدولة صباح مساء ! وهذا في ذاته ليس عيبًا ؛ فقد يكون ذلك أحد معايير الإختيار لدى الناخبين لكن المقلق في وضعنا الحالى أنه كان المعيار الأهم والحاسم لدى من انتخبوا أعضاء التيارات الإسلامية أو من انتخبوا أعضاء حزب المصريين الأحرار . ولعل خامس هذه الحقائق التى ينبغى أن ندركها ونؤكد عليها ، أن كل ما سبق رغم ما فيه من سلبيات وعيوب ينبغى التخلص منها لم يؤثر على الممارسة الديموقراطية السليمة التى بدت فى أبهى صورها لدى الشعب المصرى الذى خرجت جموعه تنتخب وتعبر عن رأيها وتختار نوابها بحرية تامة لأول مرة فى تاريخها ؛ فهذه الممارسة الديموقراطية - مهما شابها من سلبيات - هى فى اعتقادى الأهم فى هذه المرحلة ؛ فقد عبرت عن أن الشعب المصرى شعب متحضر قادر على شق طريقه نحو الحرية والتقدم بخطى أسرع مما كان يتصوره الكثيرون ، ومن ثم فهو قادر بنفس الدرجة على تعديل مسار التجربة الديموقراطية وتوجيهها فى المرات القادمة نحو أصلح من يعبر عنه

ويحقق طموحاته بصرف النظر عن انتمائه الدينى أو شعاراته الزائفة . وهذا ما يؤدى بنا حتمًا إلى الحقيقة السادسة وهى أن الشعب الذى مال فى اختياره هذه المرة إلى جانب التيارات الدينية إسلامية كانت أو مسيحية هو نفسه الذى سيلفظها ويلفظ دعاتها فى الدورات الإنتخابية القادمة إذا أساءت هذه التيارات الدينية قيادته فى المرحلة القادمة وإذا ما خالفت توقعاته فى نزاهتهم وحرصهم على الصالح العام!

إن الحفاظ على مكتسبات المجتمع وتقدمه والحرص على المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر والتأكيد على وسطية المصريين وتدينهم المعتدل وحبهم لكل شعوب العالم وحرصهم على علاقات متوازنة مع الجميع بما يحقق مصالح مصر ونهضتها وتقدمها هو المعيار الذى سيحاسب عليه هذا الشعب قادته المنتخبين سواء لتمثيله فيا لمجالس التشريعية أو فى رئاسة الجمهورية . وليعلم قادة التيارات الإسلامية وممثليها المنتخبين لتمثيل الشعب أنهم أصبحوا تحت مجهر هذا الشعب العظيم الذى لن تنام عيونه بعد ذلك ، ليعلموا أنهم انتقلوا من السعى إلى السلطة وانتظارها ردحًا طويلاً من الزمن إلى ركوب قطارها الملغم ، فإن أحسنوا القيادة نجحوا فى تخطى الألغام والوصول بسلام إلى محطة الإنتخابات القادمة ليعاد انتخابهم وإذا فشلوا فى القيادة انفجرت فى وجوههم هذه الألغام وقضت عليهم لتعود السلطة مرة أخرى إلى الشعب ليدفع من يستحق من أبنائه إلى عجلة القيادة من جديد . إن التيارات الإسلامية انتقلت بحق كما عبر عن ذلك أحد قادتهم من الإنتصار إلى الإختبار فهل سينجحوا فى الإختبار بعد طول انتظارهم للإنتصار ؟! إن أقوالهم وأفعالهم في الأيام والشهور القادمة هى الكفيلة وحدها بالإجابة على هذا السؤال .

(28)

أين نحن من أصحاب "الأسرة الساخنة"؟!

رغم أننى أتفهم الدوافع التى أدت إلى دعوة بعض الحركات الثورية إلى الإضراب عن العمل والعصيان المدنى والتى تتلخص فى بطء المجلس العسكرى فى تحقيق بعض مطالب الثورة ومحاولته عن قصد أو بدون قصد الإلتفاف عليها وخاصة فيما يتعلق بمحاسبة أركان النظام السابق وعزل أعوانه والتحفظ عليهم حتى تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إعادة بناء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة على أسس سليمة . ورغم أننى مع دعوات الثوار إلى الإسراع فى نقل السلطة إلى المدنيين حتى تستقر البلاد ويبدأ طريق التنمية الحقيقى الذى سيتحقق من خلاله بقية مطالب الثورة وخاصة تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لمواطنى هذا البلد الذين عانوا كثيرًا من الظلم والإستبداد وتغول الفقر بينهم لدرجة أزلت الإنسان وحولته إلى متسول يبحث فى القمامة عما يأكله وجعلته يسكن العشوائيات والقبور.

أقول رغم أننى أتفهم كل ذلك، إلا أننى لم أفهم أبدًا مغزى الدعوة إلى الإضراب عن العمل فى هذا الوقت بالذات ، وقت احتفالنا الحقيقى بمرور عام على تحقيق أول مطالب الثورة وهو إزاحة الطاغوت من فوق عرشه ليتنسم الشعب هواء الحرية النقى؛ ففى الوقت الذى كان ينبغى فيه الإحتفال بالذكرى الحقيقية لنجاح الثورة جاءت الدعوة إلى الإضراب وكأننا لم نحقق شيئًا ، وكأننا لا نزال نعانى من ديكتاتورية الحاكم المستبد!!

إن الإصرار على تحقيق أهداف الثورة الحقيقية يتعارض كلية مع هذه الدعوات السلبية إلى التوقف عن العمل والإضرابات والإعتصامات ، إن الإصرار على تحقيق أهداف الثورة يتوقف فى اعتقادى على عاملين اثنين لا ثالث لهما ؛

opelkamal.com

أولاً : الاستعداد المستمر للنزول إلى الشارع والتظاهر السلمى بالملايين لو اقتضى الأمر إذا تخازل المجلس العسكرى عن ما تعهد به فى خارطة الطريق المؤدية إلى تسليم السلطة لرئيس مدنى منتخب بحلول نهاية يونيو على أقصى تقدير . وأعتقد أن هذا الإستعداد والتحفز للعودة إلى ميدان التحرير رمز الثورة موجود لدى كل مواطن مصرى الأن ولا يحتاج إلى مزيد تحفيز من قبل أحد لأن الشعب الذى انتزع حريته لن يفرط فيها أبدًا بعد ذلكم وخاصة إذا كان فى صلابة وقوة شعبنا المصرى العظيم الذى تراكم لديه الوعى بما يكفى لكى لا يتوقف عن الثورة حتى ينال كل حقوقه ويحقق كل طموحاته فى بناء دولة عصرية حرة يتمتع فى ظلها الجميع بالمساواة والعدالة.

وثانيًا : العمل والمزيد من العمل الجاد المخلص فى كل قطاعات الدولة لأن دولتنا عادت إلينا ، وليس من المعقول بعد أن عادت مصر إلى المصريين أن نتركها كالمركب التى تتقاذفها الأمواج فلا تدرى على أى شاطئ سترسو ، هل على شاطئ الأمان والاستقرار والتقدم أم على شاطئ الفوضى والإفلاس والتبعية ؟ إن المصرى الأصيل يدرك فى هذه الفترة الدقيقة من عمر الوطن وعمر ثورته العظيمة أن دوره هو أن يعمل بكل جدية وإخلاص ليدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ليعود اقتصاد مصر إلى مساره الصحيح إننا لسنا أقل فى انتمائنا الوطنى من مواطنى شرق أسيا فى كوريا واليابان الذين يعشقون العمل حبًا فى أوطانهم وعملا على رفعتها .

ويحضرنى هنا كلام أحد الخبراء الكوريين الذى رفض وصف ما حدث فى دول شرق أسيا من تقدم بالمعجزة لأن «المعجزة» فعل خارق للعادة ، لكن الحقيقة أنهم قاموا ولا يزالون يقومون بواجبهم تجاه أنفسهم وأوطانهم ، إنهم يعملون طبقًا لمنهج «الأسرة الساخنة» . والأسرة هنا جميع سرير ، وقبل أن يندهش المندهشون هنا ويتعجب المتعجبون متسائلين عن علاقة العمل بالسرير؟! أسارع لأقول لهم ، إن العمل - كما قال هذا الخبير الكوري - في أي منشأة أو مصنع في بلده هو عبارة عن ثلاث مكونات ؛ الماكينة التى يعمل عليها العامل والمكان

الذى يتناوله فيه طعامه ويشغل فيه وقت فراغه ويمارس هواياته والسرير الذي ينام عليه ، أما الماكينة لديهم وفق هذا المنهج فتعمل طوال الـ24 ساعة دون توقف ويتناول عليها ثلاث عاملين ، وكل واحد منهم يعمل لمدة 8 ساعات ، يذهب بعدها لتناول طعامه وممارسة هواياته 8 ساعات أخرى ، ثم يخلد إلى الراحة والنوم الـ8 ساعات الأخيرة ، وهكذا تظل منظومة العمل طوال الوقت ويظل فراش السرير الذى يتبدل عليه ثلاث عمال ساخنًا لا يجد الوقت الذى يبرد فيه ما بين استخدام العامل والأخر . لقد لخص هذا الخبير عبر هذا المثال أن معجزتهم - إذا ما ظللنا نحن نؤمن بأنها كذلك - تكمن فى العمل والعمل الجاد والإستغلال الأمثل للوقت . أما إذا كان لأى عامل مطلب أو يعانى من مشكلة ، فعليه أن يعلق ورقة بمطلبه هذا أمامه أو خلفه وعلى من يدير العمل بحث المطلب ويلبيه أو يدرس تلك المشكلة ويحلها حسب ظروف العمل دون إبطاء أو تأخير.

ولقد حقق الكوريون وأقرانهم من النمور الاقتصادية الأسيوية النمو الاقتصادى المذهل وحسنوا من مستويات معيشتهم وضاعفوا دخولهم فى بضع وعشرين عامًا بقدر ما حققه الأوربيون والأمريكيون فى حوالى قرنين من الزمان.

أيها الثوار ويا شباب مصر الواعى ، أيها المصريون الوطنيون المؤمنون بعراقة بلدكم وقوة حضارتكم ، لقد حقق الماليزيون بقيادة مهاتير محمد التحول من التخلف إلى التقدم رغم اختلاف الأعراق وكثرة الأديان فى ماليزيا فى حوالى عشر سنوات لا أكثر، وحقق الصينيون والهنود النقلة النوعية الكبرى فى حياتهم العلمية والاقتصادية فيما لا يزيد عن عشرين عامًا رغم كثرة عدد السكان واختلاف نظامهما السياسى ، لقد تعلم الصينيون من سنغافورة وهى دولة صغيرة، وتعلمت الهند من الصين ، كما تعلمت سنغافورة نفسها من اليابان وتعلم الماليزيون من هؤلاء جميعًا . إن الشعوب التى تريد أن تنهض لا تنهض إلا عبر العلم والعمل ، فأين نحن من هذا وذاك؟! إننا لم نعد نفكر لا فى هذا ولا فى ذاك وأصبح كل همنا الكلام فى السياسة وهل نتظاهر فقط أم نضرب ونعتصم أيضًا!! وباختصار فقد طورنا العمل الثورى من الكلام الساخن والتظاهر المستمر

إلى الإعتصامات والإضرابات دون أن نعى أن هذا هو فقط الجانب السلبى فى أى ثورة ، ذلك الجانب الذى يهدم النظام القديم بمنظومته الفاسدة المستبدة ، وهذا الجانب رغم أهميته وضرورة استمراره حتى تسقط المنظومة الفاسدة ككل ليس هو الأهم ، بل الأهم منه هو ذلك الجانب الإيجابى الذى يتمثل فى التحول من ثورة الكلام والمظاهرات والإعتصامات وخلافه إلى ثورة الفعل الإيجابى فى كل جوانب حياتنا العملية والإقتصادية ؛ فمن لا يملك قوته واستقلاله الإقتصادى لا يملك قراره السياسى ولا حريته . إننا ينبغى أن نسير بثورتنا السلمية العظيمة فى الإتجاهين معًا ؛ اتجاه القضاء على الفساد والمفسدين واسترداد الحقوق، واتجاه العمل والبناء . ولعلى أرى الأن الدعوة إلى مليونية العمل من أجل مصر تسبق الدعوة إلى أى شىء آخر ؛ فالعمل الجاد فى كل مجالات الحياة هو طريقنا الحقيقى لبناء الإستقلال الاقتصادى الذى سيحقق لنا حتمًا زيادة مستويات دخولنا والقضاء على الفقر والجوع ، وبعدها يكون الإنتقال إلى مجتمع الوفرة وتحقيق العدالة الإجتماعية ومن ثم توفير البيئة اللازمة للنهضة العلمية المنشودة واللحاق بركب الدول المتقدمة شرقية كانت أو غربية .

(29)

نعم .. أنا متفائل بالمستقبل

فى الوقت الذى غطى فيه مشهد احتراق المجمع العلمى المصرى على كل المشاهد الأخرى لأنه المشهد الذى أبكانى وأبكى كل المصريين الشرفاء الذين يعون قيمة ما فى هذا المجمع من كنوز علمية لا تقدر بثمن ، وما يمثله ذلك من رمز تحول الثورة من الصورة السلمية الرائعة إلى عمليات كر وفر تحرق المنشآت وتدمر التراث وتنتهك الأعراف والتقاليد المصرية العريقة !! أقول فى هذا الوقت بالذات سألنى سائل من طلابى مستنكرًا : أما زلت متفائلاً بمستقبل الثورة ومستقبل مصر؟! فكان ردى على الفور: نعم لا أزال متفائلاً بكم يا شباب مصر الحامل لتراث حضارى يمتد لآلاف السنين، نعم لا أزال متفائلاً بمستقبل مصر لأنها صنيعتكم وصنيعة المصريين.

وللتفاؤل أسبابه رغم ضبابية المشهد وعبثية الأقدار التى قادت قوى الثورة المضادة لتفعل فعلها قاصدة تشويه صورة مصر وصورة ثورتها وثوارها ، وأول أسباب التفاؤل أنه لم توجد بعد فى التاريخ - باستثناء ثورتنا السلمية - الثورة التى لا يدفع الشعب ثمنها من عدم الاستقرار وانعدام الأمن وانتشار السلب والنهب بل والقتل.. إلخ. وثانيًا : أن هذا الثمن الذى تدفعه الشعوب للحرية والكرامة ونيل الحقوق مهما كان فادحًا فإنه يتضائل إذا قيس بما تشتريه به ، إنك تشترى حريتك وحرية الأجيال القادمة، إنك تحصل بفضل دم الشهداء المراق وتلك المنشآت التى تخرب أو تنهب على موجبات التحدي وعلى مبررات الإستجابة ، وكلما كان التحدى كبيرًا والثمن المدفوع فيه غالبًا كانت الإستجابة أكبر حيث تستجيب الأقدار استجابة فورية وشاملة لمطالب الشعوب الراغبة فى الحرية واستعادة الكرامة . إن ثورتنا كانت ستظل منقوصة وغير مكتملة إن لم

تواجه هذه التحديات وتقهرها لتفتح من خلالها الباب الملكى الواسع للمستقبل المشرق . وثالثًا : إن المد الثورى الذى شهدته الإنتخابات البرلمانية بهذا التدافع الهائل من أفراد الشعب نحو اللجان الإنتخابية للتعبير عن الرأى واختيار النواب، إنما يبرهن على أن الوعى الفردى بأهمية المشاركة لدى الثوار والنخبة قد انتقل إلى بقية أفراد الشعب وأحس الجميع أنهم قد نالوا حرية الإختيار وأن مشاركتهم ستكون لها ثمرتها الإيجابية عليهم كأفراد وعلى بناء دولتهم الجديدة. ومن تحمس بهذا القدر للمشاركة السياسية والوقوف بالساعات أمام مقر اللجان حتى يدلى بصوته وينتزع حقه الإنتخابى ، إنما سيتحمس بنفس القدر لبناء أسس دولته الجديدة اقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا وفى كل مجالات الإنتاج التى ستشهد حتمًا نهضة غير مسبوقة فور استقرار الأوضاع السياسية واستتباب الأمن .

إن رهانى على الشخصية المصرية رهان لا يخسر ، فالمصرى لا يظهر بمعدنه النفيس الأصيل إلا وقت الشدائد. وفى الوقت الذى يتصور فيه الأخرون أنه قد فترت همته وكسرت شوكته يتقظ لذاته نافضًا الغبار عن هذا المعدن الأصيل الذى لم يصدأ يومًا بل هو دائمًا شديد اللمعان قادرًا على ابهار الآخرين؛ فإن كانوا غزاة قهرهم وإن كانوا خونة كشفهم وأبطل مفعولهم وإن كانوا مستبدين ثار عليهم واستبدلهم بمن يرضى عنهم .

إن الإنسان المصرى محب للحياة وصانع للتقدم بقدر إيمانه بالقدر وقدرته على التكيف مع أى ظروف تجبره على الإنحناء للعاصفة لبعض الوقت . إنه يتطلع دائمًا إلى المستقبل ويأمل فيه الخير رغم حبه للماضى وتغنيه بذكريات الأيام الخوالى. إنه يحب الدنيا ومباهجها بقدر حرصه على أن يلقى المصير الحسن فى الحياة الأخرى.

إن الإنسان المصرى ممن يؤمنون بأن الكل فى واحد وإن كان الواحد هو أساس الكل، إنه الشعب الخلوق المتماسك الذى يتكتل وقت المحن لدرجة الاستغناء عن أى مطالب فردية طالما أن ذلك سيحقق المجد لبلده والنصر لأمته ، إنه القادر على أن يكتشف ببصيرته الواعية وبضمائر أفراده الحية أن الطريق

إلى الحياة الأفضل إنما يمر عبر الأزمات والتحديات وهو قد تدرب طوال تاريخه على تجاوز الأزمات والإنتصار على التحديات والإحتفاظ دائمًا بقوة الرغبة فى الحياة والرضا بما تتيحه له من فرص .

وإذا كان البعض منا الأن قد غامت رؤيته وفقد الثقة فى حاضره وتشكك فى القدرة على العبور إلى المستقبل الأفضل ، فإن هذا التشكك لم ولن يبلغ لديه حد اليأس ولن يورثه الإكتئاب، بل على العكس فإن الإحساس بالخطر هو الذى سيشحذ الهمم ويقضى على الكسل لمواصلة المد الثورى حتى الوصول إلى تحقيق كل الأهداف، فالمصرى حينما يثور عادة ما تكون ثورته شاملة تصر على تغيير الواقع إلى الصورة التى حلم بها وتمناها ولن تجدى معه أعمال هذه العناصر المضادة للثورة فهى رلى زوال وهو وحده الباقى بقوة صموده واصراره على تحقيق أهدافه . وأهداف الثورة لم تعد بعيدة المنال ، بل نحن على بعد خطوات قليلة منها ؛ فها نحن ننتخب بكامل الحرية من سيمثلوننا فى برلمان الشعب، وها نحن نتناقش بكامل الحرية حول مواد دستورنا الدائم الذى بمقتضاه ستتحول أحلامنا إلى حقائق فى كل ميادين حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فى إطار من القيم الأخلاقية والدينية الحاكمة التى لم يتخلى عنها المصرى منذ فجر تاريخه ولن يتخلى عنها أبدًا لأنها رمز هويته وأساس عبقريته التى أسس بها أول دولة مدنية فى التاريخ رعت حقوق الإنسان وكفلت حرية العقيدة ونشرت العدالة وأسست القيم الإنسانية النبيلة وعلمت العالم التقاليد الدبلوماسية الراقية ، وها نحن فى ذات الوقت نشهد تبارى المتناقسين على رئاسة الجمهورية فى عرض برامجهم محاولين اجتذاب الجماهير وخطب ودهم وطلب رضاهم ، لقد فهم هؤلاء المرشحون أخيرًا أن الحاكم سيكون فى خدمة الشعب وأنه لن يصل إلى سدة الرئاسة إلا برضا الشعب وعبر اختيارهم الحر . لقد أصبحنا جميعًا أفرادًا وجماعات ، مرشحون للرئاسة أم ناخبون مدركين أن الإختيار الحر للشعب هو الضامن لأن يصبح الحاكم وحكومته فى خدمة المحكومين وأنه إذا عجز عن تحقيق مطالب الشعب أو تعالى عليه أو سولت له

نفسه أن يستبد به فهو حتمًا الخاسر ، فقد عرف الشعب طريقه وأدرك كل فرد فيه قيمته وتدرب على ممارسة حقوقه واكتشف أنه وحده صاحب السلطة وأن كل هيئات الدولة تنفيذية كانت أو تشريعية أو قضائية إنما هى منه وإليه فهو الذى أتى بها وهو الذى يمكنه أن يغيرها فى أى وقت شاء .

ولكل ذلك أنا متفائل ؛ فالشعب الذى وعى حقوقه واكتشف قدراته فى الثورة على الظلم والإستبداد لن يسمح لأحد بأن يسرق ثورته أو يحيد بها عن تقحيق أهدافها، إن الثورة بالغة أهدافها بإذن الله وبإرادة هذا الشعب الواعى الأبى صانع المعجزات رغم أنف الكارهين ورغم كل ما يزرعونه فى طريقها وطريقه من أشواك.

obeikandl.com